المحتويـــات

الصفحـة

الفصل الرابع : القطاع الصناعي	1
نظرة عامة	1
مصادر توليد الناتج في القطاع الصناعي	2
العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي	3
المرأة العربية والصناعة	4
تطورات الصناعة الاستخراجية خلال عام 2003	6
صناعة استخراج النفط والغاز	6
الصناعة الاستخراجية غير النفطية	7
تطورات الصناعة التحويلية خلال عام 2003	8
الصناعات الهيدروكربونية	9
صناعة تكرير النفط	9
الصناعات البتروكيماوية	10
صناعة البتروكيماويات في الدول العربية .... إلى أين ؟	11
صناعة الغاز	13
صناعة الألبان	15
صناعة صناعة مواد البناء	16
صناعة الأسمنت	16
صناعة الحديد والصلب	18
صناعة الألمنيوم	19
صناعة الدواء والمستلزمات الطبية	21
الاستثمار في الصناعة	22
تكامل الصناعة العربية مع القطاعات الاقتصادية	23
مستقبل الصناعة العربية	24
ملحق (1/4) : القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية) (1990 و1995 و1999-2003)	27
ملحق (2/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية) (1990 و1995 1999-2003)	28
ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية - بالأسعار الجارية (2003)	29
ملحق (4/4) : إنتاجية العمالة في القطاع الصناعي للدول العربية (بالأسعار الجارية) (1995 و1999-2003)	30
ملحق (5/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتوزيعها حسب النشاطات للدول العربية (2003)	31
ملحق (6/4) : الإنتاج الاستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول العربية (2003)	32
ملحق (7/4) : إجمالي طاقات التكرير في الدول العربية (1999-2003)	33

ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)	34
تابع ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)	35
تابع ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)	36
تابع ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)	37
ملحق (9/4) : الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك وتجارة الاسمنت والكلنكر في الدول العربية 2002	38
ملحق (10/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب (1992-2002)	39
ملحق (11/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب حسب الدول العربية (1992-2002)	40

الفصل الرابع

القطاع الصناعي

نظرة عامة

تحسن أداء القطاع الصناعي خلال عام 2003 بصورة واضحة وبلغ نمو ناتجة حوالي 17.1 في المائة، وبلغت قيمة الناتج الإجمالي للقطاع خلال العام نحو 283.0 مليار دولار، بالمقارنة مع معدل نمو متواضع في عام 2002 مقداره نحو 1.0 في المائة إذ بلغت قيمة الناتج الصناعي فيه نحو 241.6 مليار دولار، الجدول رقم (1) والملحق (3/4).

ويعزى التحسن في أداء القطاع الصناعي عام 2003 مقارنة بأداء عام 2002، في جزء كبير منه إلى الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي نتج عنه زيادة في عوائد الصادرات النفطية التي تشكل نسبة عالية من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، والتي زادت بنحو 23.1 في المائة أي من 166.1 مليار دولار إلى 204.4 مليار دولار، وبالتالي لارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 25.1 في المائة إلى 28.3 في المائة. وتتفاوت حصة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى، وتتراوح بين 30 في المائة و60 في المائة في اليمن والإمارات وعمان والجزائر والسعودية والكويت وليبيا وقطر.

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
2003-1996

(مليار دولار)

	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي المحلي الإجمالي* (%)
1996	129.3	25.2	23.3	62.0	7.5	11.2	191.3	18.8	34.5
1997	132.8	2.7	22.9	66.4	7.1	11.4	199.2	4.1	34.3
1998	90.5	31.9-	16.2	67.4	1.5	12.1	157.9	20.7-	28.3
1999	119.2	31.7	20.0	70.3	4.3	11.8	189.5	20.0	31.9
2000	189.7	59.1	28.1	74.3	5.7	11.0	264.0	39.3	39.1
2001	164.7	13.2-	25.1	74.4	0.1	11.3	239.1	9.4-	36.4
2002	166.1	0.9	25.1	75.5	1.5	11.4	241.6	1.0	36.5
2003	204.4	23.1	28.3	78.6	4.1	10.9	283.0	17.1	39.1

* النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.
المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

وبالنسبة للصناعة التحويلية فقد ارتفعت قيمتها المضافة من 75.5 مليار دولار عام 2002 إلى 78.6 مليار دولار عام 2003 أي بنسبة 4.1 في المائة مقارنة بحوالي 1.5 في المائة في العام السابق، وقدرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10.9 في المائة، أي بانخفاض طفيف عما كانت عليه في العامين السابقين. ولم تسجل خلال العام تغيرات كبيرة في مجموعة الدول العربية التي تتميز بارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في ناتجها المحلي الإجمالي وأهمها مصر وتونس والمغرب.

ويوضح الشكل (1) تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة من 1996 إلى 2003. ويلاحظ تنامي القيمة المضافة للصناعة التحويلية بمعدلات متواضعة خلال السنوات الثلاث الأولى من الألفية الثالثة حيث تراوحت بين 0.1 في المائة و4.1 في المائة وبمتوسط قدره 1.9 في المائة خلال الفترة، وفي المقابل تعرضت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية للتذبذب خلال الفترة ذاتها نتيجة ارتباطها المباشر بتطورات الأسواق الخارجية، إذ تراوح معدل نمو القيمة المضافة بين -13.2 في المائة و23.1 في المائة.

الشكل (1) : تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي خلال الفترة 1996 - 2003

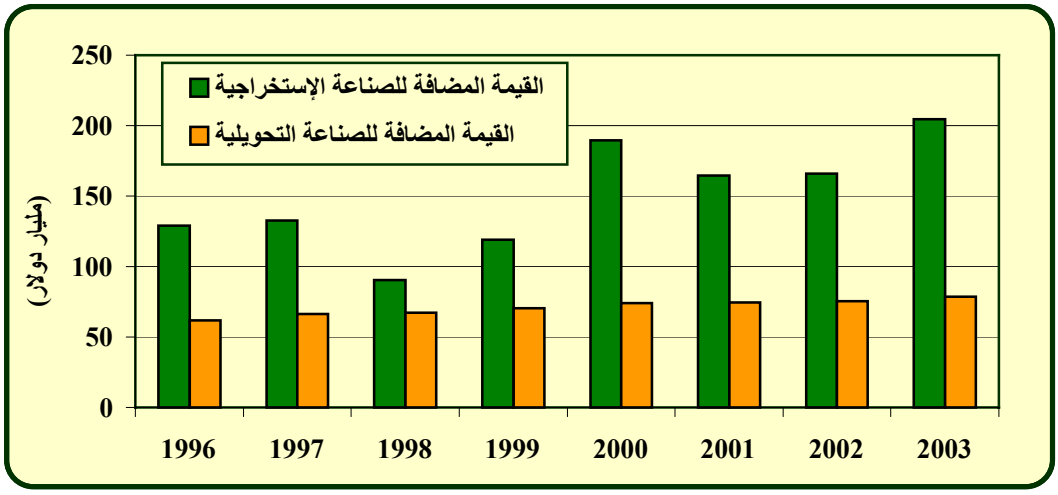

مصادر توليد الناتج في القطاع الصناعي

لا يزال النفط والغاز يهيمنان على منتجات الصناعة الاستخراجية، ويشكلان مصدراً هاما لقيمتها المضافة إذ تقدر مساهمتهما في توليد القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بنسبة 85 في المائة. مع ملاحظة تنامي دور صناعة الغاز في بعض الدول العربية وفي طليعتها الجزائر وقطر والإمارات.

من جانب آخر فإن منتجات الكيماويات والنفط والبلاستيك والفحم والمطاط تسهم بنحو ثلث القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، تليها المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 18 في المائة، وصناعة المعدات وآليات النقل بنسبة 16 في المائة. ويوضح الشكل (2) التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية عام 2003، الملحق (5/4).

الشكل (2) : التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية عام 2003

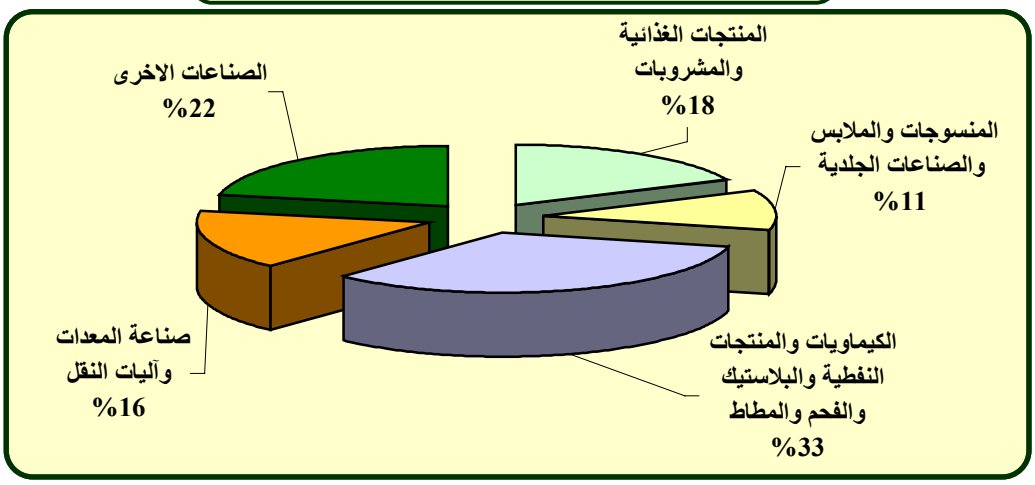

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 2003 بحوالي 18.5 مليون عامل يشكلون حوالي 17 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، وهو حجم العمالة نفسه المقدر في العام الماضي والسنوات السابقة تقريباً، مما يعني عدم ميله للزيادة بسبب اهتمام العديد من الدول العربية بالصناعات كثيفة رأس المال بدلاً من الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة. وتأتي الصناعة على المستوى العربي في المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات والزراعة من حيث حجم العمالة، ويتركز الحجم الأكبر من العاملين في القطاع الصناعي في عدد محدود من الدول العربية هي مصر، والمغرب، والجزائر، وسورية والعراق حيث تشكل العمالة الصناعية فيها نحو 70 في المائة من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي العربي.

ونتج عن ثبات حجم العمالة عند مستوى العام السابق ونمو قيمة الناتج الصناعي العربي عام 2003 تحسن في إنتاجية العامل الصناعي بنسبة قدرها حوالي 17 في المائة، لتصل إلى حوالي 15.3 ألف دولار للعامل الواحد، مقارنة بحوالي 13.1 ألف دولار عام 2002، كما زادت حصة الفرد من ناتج القطاع الصناعي بالأسعار الجارية من 851 دولاراً إلى 974 دولاراً، مما يشير إلى تحسن مساهمة القطاع الصناعي في توليد الدخل الفردي، الجدول رقم (2)، وذلك نتيجة

تحسن مداخيل صناعة استخراج النفط والغاز، لأن إنتاج العامل الصناعي يتضمن نسبة كبيرة (حوالي 70 في المائة) من ناتج الصناعة الاستخراجية.

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي
وإنتاجية العامل الصناعي العربي
2003-2001

(دولار)

السنة	متوسط نصيب الفرد			إنتاجية العامل الصناعي العربي
	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	القطاع الصناعي	
2001	594	268	862	13,030
2002	585	266	851	13,059
2003	704	270	974	15,297

المصدر: الملاحق (1/4 حتى 4/4).

وتتباين إنتاجية العامل الصناعي على مستوى الدول العربية فرادى، بصورة أكبر من تفاوتها بين النشاطات الصناعية نفسها، إذ تشير التقديرات إلى ارتفاع متوسط إنتاجية العامل الصناعي في بعض الدول النفطية مثل قطر، إذ يبلغ 360 ألف دولار، وانخفاضه في الدول العربية الأقل نمواً مثل جيبوتي حيث يبلغ 856 دولاراً، الملحق (4/4).

المرأة العربية والصناعة

تتسم معدلات مساهمة المرأة العربية في أنشطة قطاع الصناعة بالانخفاض، والتباطؤ في معدل زيادة عدد العاملات في هذا القطاع خلال السنوات الماضية، مع تركزهن في الصناعات التحويلية، وانخفاض مشاركتهن في الصناعات الاستخراجية والإنشاءات وغيرها من الأنشطة الصناعية الأخرى. ويعود تدني مشاركة المرأة العربية في الصناعة إلى اهتمام الناشطات اقتصادياً بدرجة كبيرة بالعمل في قطاع الخدمات، على عكس ما تم في الدول المتقدمة اقتصادياً، حيث تنامى الطلب على عمل المرأة في قطاع الصناعة خلال مراحل التحول الصناعي الأولى، ثم تدنت حصتها بعد ذلك في هذا القطاع مع التحول إلى الصناعات كثيفة رأس المال، وتم تحويلها باضطراد نحو المشاركة في قطاعات الاقتصاد الخدمية.

ويلاحظ من البيانات المتاحة لسنوات مختلفة من العقد الماضي، أن نسب الإناث العربيات في قطاع الصناعة يتراوح بين 1.9 في المائة للنساء الناشطات اقتصادياً في قطر، و27 في المائة في العراق، وأن عملهن يكاد ينحصر على وجه

الخصوص في صناعات المنسوجات والملبوسات الجاهزة والأغذية، والصناعات الجلدية والتقليدية والحرفية التي تعتمد على مستوى محدود من المهارات والكفاءات والتدريب، مع وجود استثناءات في بعض الدول مثل المغرب ومصر والأردن وسورية وتونس، حيث تعمل النساء في صناعات حديثة كالصناعات الدوائية والإلكترونية التي تحتاج إلى مهارات تقنية وعلمية.

ونظراً للنقص الحاد في البيانات المتعلقة بتوزيع القوة العاملة النسائية على الأنشطة الصناعية المختلفة في الدول العربية، لم يتسنى الحصول إلا على أرقام محدودة لفترات مختلفة لثلاث دول كما هو مبين في الجدول رقم (3)، الذي يتضح منه أن هناك تواجداً ملحوظاً للمرأة في الصناعات موضوع الجدول بفضل أوجه التقدم المتحققة في الدول المعنية في الصناعات التي تعتمد على العمالة النسائية.

الجدول رقم (3)
النسبة المئوية للعمالة النسائية من إجمالي العمالة
في بعض الصناعات التحويلية في دول عربية مختارة

	المغرب		مصر		الأردن	
	1991	1996	1991	1995	1990	1997
المنسوجات	36.0	39.7	12.6	15.6	32.1	28.0
الكيماويات الأخرى	25.3	17.7	24.4	24.4	27.6	23.8
المعدات المهنية والعلمية	26.8	28.1	14.4	27.1	18.7	34.6
المنتجات البلاستيكية	20.5	25.2	11.8	10.8	3.2	6.2
صناعة الفخّار	28.2	24.2	14.5	17.0	8.6	6.6
الآلات الكهربائية	45.9	38.6	17.4	14.4	12.0	15.0

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، UNIDO، كتاب الإحصائيات الصناعية لعام 2000.

إن النهوض بمشاركة المرأة في الصناعة وبخاصة التحويلية، على جانب كبير من الأهمية للتنمية الاقتصادية. ويتطلب ذلك اعتماد سياسات عمل إيجابية لضمان زيادة نسب تشغيل النساء، تعتمد على تحفيز برامج التدريب وتنمية المهارات في مواقع العمل، وتنظيم برامج شاملة ومنتظمة للتدريب المهني من قبل الحكومات، وتوجيه النساء للتعليم التقني لتوفير المهارات المطلوبة في الصناعات المختلفة، إلى جانب تطوير القوانين المتعلقة بضمان عودة المرأة للعمل بعد الإنجاب، وتوفير مراكز لرعاية الأطفال في أماكن العمل أو بالقرب منه، وتوفير مزايا للأمومة، وغيرها من المزايا التي تتيح فرصاً جيدة لتحسين الاستفادة من عمل المرأة في قطاع الصناعة.

تطورات الصناعة الاستخراجية خلال عام 2003

تشتمل الصناعة الاستخراجية في الدول العربية بالدرجة الأولى على صناعة استخراج النفط والغاز، وأيضا استخراج الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس ومواد البناء واستخراج الخامات المعدنية وأهمها الحديد والزنك والرصاص، الملحق (6/4).

صناعة استخراج النفط والغاز

من التطورات المهمة في صناعة استخراج النفط والغاز هذا العام، توقيع السعودية على اتفاقية مدتها 25 عاماً مع شركة هولندية وأخرى فرنسية لاستكشاف وإنتاج الغاز في منطقة مساحتها 210 ألف كيلو متر مربع في الربع الخالي، وذلك ضمن خطة لزيادة إنتاج الغاز ليصل إلى 283 مليون متر مكعب/ اليوم عام 2010. كذلك يسعى العراق إلى العودة إلى مستويات إنتاج النفط المحققة قبل حرب الخليج الأخيرة. وفي هذا الصدد واصلت شركة روسية جهودها للحصول على الإذن لمباشرة أعمالها لتطوير حقل "القرنة الغربي" بتكلفة تبلغ حوالي 4 مليار دولار والذي سبق لها الحصول على عقد تنفيذه. وتحصلت شركة سعودية على عقد قيمته 30 مليون ريال سعودي لتجديد أنبوب للنفط طوله 41 كم، يربط حقل "الفرات" بميناء أم قصر.

من جانب أخر، أرست شركة أبوظبي للعمليات البترولية (أدكو) عقداً بقيمة 300 مليون دولار على شركة إيطالية. ويستهدف العقد زيادة إنتاج حقل أبو حصا النفطي من 550 ألف ب/ي إلى 730 ألف ب/ي والمحافظة على ضغط المكمن عن طريق حقن الماء والغاز، كما سعت هذه الشركة إلى تطوير ثلاثة حقول نفطية ساحلية بتكلفة استثمارية قدرها 600 مليون دولار، ويتوقع الانتهاء من إنجاز المشاريع السابقة خلال عام 2006. وقد سبق لشركة أدكو أيضاً توقيع عقد مع شركة يابانية لتطوير حقل " باب " النفطي ينتهي تنفيذه خلال عام 2004، وهذه المشاريع تدخل ضمن خططها لزيادة طاقتها الإنتاجية بمقدار 400 ألف ب/ي إضافة إلى طاقتها الإنتاجية الحالية المقدرة بحوالي مليون ب/ي.

تخطط المؤسسة الوطنية للنفط المشرفة على قطاع النفط في ليبيا لمضاعفة إنتاج البلاد من النفط ليصل إلى 2.6 مليون ب/ي قبل عام 2010. وقد أسندت مهمة تطوير حقول الفيل ومبارك والنجا لشركات أسبانية وإيطالية وكندية، ومن شأن ذلك زيادة الإنتاج بمعدل 100-200 ألف ب/ي، لكن قيود الإنتاج الحالية المفروضة من منظمة أوبك تشكل عقبة في دخول هذه الحقول حيز الإنتاج بكامل طاقتها. ومن جانب أخر فقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير حقل الفارغ بطاقة 30 ألف ب/ي من النفط، 2.82 مليون متر مكعب من الغاز/يوم. وتستمر المؤسسة، بالتعاون مع شركة إيطالية، في تطوير حقل غرب ليبيا لإنتاج الغاز، بهدف نقل 8 مليار متر مكعب سنوياً إلى أوروبا عبر أنبوب بحري طوله 540 كم وباستثمار قدره 5.6 مليار دولار، وينتظر أن يبدأ تصدير الغاز الليبي عبر هذا الأنبوب عام 2004.

وتواصل مصر جهودها لتنمية احتياطياتها من الغاز والنفط بمساعدة 50 شركة أجنبية في هذا المجال، مستثمرة حوالي 2 مليار دولار سنوياً، وقد أدى ذلك إلى زيادة احتياطاتها من الغاز الطبيعي باضطراد خلال السنوات العشر الماضية بحيث وصلت إلى 1.76 تريليون متر مكعب بنهاية عام 2003. وتستهدف مصر تصدير 1.7 مليار متر مكعب في السنة من الغاز إلى أكثر من 12 دولة. وقد حققت شركة إنجليزية هذا العام اكتشافاً غازيا في المياه العميقة شمال الإسكندرية نتيجة حفر بئر ينتج 0.72 مليون متر مكعب/يوم، وتواصلت جهود الاستكشاف في الصحراء الغربية خلال العام حيث نجحت شركة أمريكية في حفر بئر يبلغ إنتاجها 1.47 مليون متر مكعب من الغاز و127 ألف برميل من المتكثفات في اليوم.

ووقعت الحكومة السورية خلال العام اتفاقية للتنقيب عن النفط وتقاسم الإنتاج مع شركتين أمريكيتين تغطي مساحة قدرها 11 ألف كيلومتر مربع شمال البلاد. ووقعت عقودا أخرى مع شركات سويدية وكندية تستهدف زيادة إنتاج البلاد من النفط بمقدار 100 ألف ب/ي وبذلك يقدر أن يصل إجمالي الإنتاج إلى حوالي 650 ألف ب/ي عام 2006.

وطرحت مؤسسة النفط الكويتية مسودة تطوير حقل الشمال على الشركات المؤهلة للتنفيذ، ويهدف المشروع إلى تطوير حقول الشمال الأربعة للوصول إلى طاقة إنتاجية قدرها 950 ألف ب/ي خلال خمس سنوات، وذلك ضمن مخطط لزيادة إنتاج النفط إلى مستوى 4 مليون ب/ي بحلول العام 2010.

ووقعت حكومة قطر اتفاقية مع مجموعة شركات يابانية لتطوير حقلي "تركيب الشمالي" و"كركرة" النفطيين بكلفة حوالي 127 مليون دولار على أن يبدأ الإنتاج مطلع عام 2006، واكتشفت شركة سوناطراك الجزائرية الغاز في حوض "ريقان" جنوب غرب البلاد والذي تقدر احتياطياته بحوالي 17-23 مليار متر مكعب.

ومن التطورات الهامة في السودان، أدت جهود الاستكشاف إلى تجاوز احتياطيات النفط حاجز 800 مليون برميل وربما ستصل إلى 3 مليار برميل، وزاد أيضاً إنتاج النفط من حقول "أدار" وقد نتج عن ذلك تسارع تنفيذ مشروع خط أنابيب أدار/ بورت سودان، ومن المتوقع أن يتجاوز إنتاج السودان من النفط 500 ألف ب/ي عام 2005. أما المغرب فقد وقع اتفاقاً مع شركة أسبانية للتنقيب عن النفط في مياه المحيط الأطلسي في مساحة قدرها 400 كيلومتر مربع تقع بين طنجة والعرائش، وقد سبق للمغرب توقيع أربعة عقود مماثلة للتنقيب عن النفط جنوب المحيط الأطلسي مع شركات فرنسية وأمريكية.

الصناعة الاستخراجية غير النفطية

تتوفر في السعودية احتياطيات من الذهب وخام الحديد والنحاس والفوسفات والفضة واليورانيوم والألمنيوم والفحم والرصاص والزنك، وقد تأخر استغلال هذه الاحتياطيات بسبب إعطاء الأولوية لاستغلال النفط، وأيضاً لأنها تقع في

مناطق نائية لا يتوفر بها ماء مما يصعّب عمليات الاستخراج والتسويق. ولحل هذه المشكلة تتجه السعودية إلى بناء خط سكة حديد يربط القصيم (في الوسط) بطريف (في الشمال) على أن يتم ربطه لاحقا بخط السكة الحديد الممتد من الرياض إلى الدمام. ويلعب القطاع المصرفي دوراً مهما في تطوير الصناعة التعدينية، وتشرف شركة معادن بالتعاون مع القطاع الخاص على هذه الصناعة. ومن المؤمل أن يضيف استغلال مناجم "الجلاميد" و"زبيرة" لإنتاج خامات الألمنيوم "البوكسايت" والفوسفات 7 مليار ريال إلى الدخل القومي ويوفر 46 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة. وتتوقع شركة معادن أن يصل إنتاجها من الذهب إلى مستوى 260 ألف أوقية عام 2006، والشركة بصدد استكشاف وتطوير مناجم لاستخراج الزنك والفوسفات والماغنسيوم.

يمثل الفوسفات حوالي 95 في المائة من إجمالي الإنتاج التعديني في المغرب ويتوزع الباقي على خامات النحاس والرصاص والزنك والتي يصدر جزء منها للخارج إضافة إلى الملح والفضة والكوبالت. ولم يتم استكشاف أكثر من 80 في المائة من الأراضي المغربية، خصوصاً مناطق جبال الأطلس المتوقع أن توجد بها ترسبات للذهب والفضة والكوبالت. ومن تطورات الصناعة التعدينية في المغرب هذا العام استمرار شركة "مناجم" المغربية في تنفيذ برنامج تطويري لمناجمها باستثمارات قدرها 110 مليون دولار خلال السنوات 2001-2004.

وتعتبر تونس من بين أكبر منتجي الفوسفات في العالم وتوجد فيها ترسبات للحديد والرصاص والزنك. ويعتبر الفوسفات أهم المنتجات التعدينية في سورية بعد النفط والغاز إذ تنتجه بمعدل 2 مليون طن/سنة. وتستخلص عمان الذهب بمعدل 600 كجم في السنة كما تستخلص أيضا حوالي 15 ألف طن/سنة من خام الكرومايت. وتمتلك السودان أيضاً ترسبات من الذهب والكرومايت حيث يبلغ احتياطي الذهب فيها حوالي 37 طناً تستخرج بمعدل 5 طن/سنة، بينما تبلغ احتياطيات الكرومايت السودانية حوالي مليون طن. كذلك توصلت شركة كندية إلى اكتشافات مهمة للذهب في شمالي اليمن تقدر احتياطياتها بحوالي 16 مليون طن مؤكد و 40 مليون طن محتمل بنقاوة 1.6 جم/طن، كما أن هناك نتائج مشجعة لمعادن الزنك والرصاص والفضة والنحاس والنيكل والكوبالت. كذلك منحت السلطات المختصة في اليمن تراخيصاً لاستخراج خام الفلدسبار.

تفتقر ليبيا إلى الخامات المعدنية باستثناء الحديد الذي تتوفر ترسباته في وادي الشاطئ على بعد حوالي 900 كم من الساحل. وتقدر احتياطيات خام الحديد بحوالي 700 مليون طن بتركيز 20-25 في المائة إلاّ أن استغلاله يتوقف على إنجاز خط سكة حديد لربط وادي الشاطئ بمصنع الصلب في مصراته، وتمتلك ليبيا أيضاً خامات غير معدنية للأملاح والمواد الأولية اللازمة لصناعة الإسمنت ومواد البناء.

تطورات الصناعة التحويلية خلال عام 2003

تتضمن الصناعة التحويلية عدداً من الأنشطة الصناعية تشمل الصناعات الهيدروكربونية (صناعات التكرير والغاز والبتروكيماويات)، وصناعة الألبان وصناعة مواد البناء مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمونيوم بالإضافة إلى صناعة الدواء والمستلزمات الطبية.

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة تكرير النفط

لم يطرأ خلال العام تغيير في عدد المصافي العاملة في الدول العربية إلا أن طاقات التكرير الابتدائي زادت بمقدار 200 ألف ب/ي أي بنسبة 2.8 في المائة عما كانت عليه عام 2002، الملحق (7/4). وترجع هذه الزيادة إلى تشغيل وحدة جديدة لتقطير المتكثفات في مصفاة رأس تنورة في المملكة العربية السعودية، وبهذا ترتفع طاقة التكرير في الدول العربية إلى 7.3 مليون ب/ي. وتعتزم شركة أرامكو السعودية تنفيذ مشروعين في مصافي ينبع والرياض لإزالة الكبريت من وقود الديزل بطاقة إجمالية قدرها 235 ألف ب/ي، إضافة إلى إقامة وحدة لإنتاج الكبريت بطاقة 70 طن/يوم ويتوقع أن يتم الانتهاء منها خلال عام 2006.

وتخطط البحرين لتحديث مصفاة (سترة) وإضافة وحدة جديدة لتخفيض نسبة الكبريت في وقود الديزل بالتكسير بالهيدروجين طاقتها 40 ألف ب/ي، ويعتبر هذا المشروع جزأ من برنامج شامل للتوسعة تقدر تكاليفه بحوالي 900 مليون دولار. وقد استأنف العمل في مصافي الدورة والبصرة وبيجي والكسك العراقية، وينتظر أن تعمل هذه المصافي بكامل طاقتها عند تأمين إمدادات كهرباء مستقرة لها. ويجري استكمال الدراسات الأولية لإنشاء مصفاة رابعة في الكويت بطاقة 250 ألف ب/ي تقدر تكلفتها بحوالي 2.3 مليار دولار، إضافة إلى برنامج توسعة للمصافي الثلاث الأخرى حيث بدأ تنفيذ وحدة إزالة الكبريت بالهيدروجين في مصفاة ميناء عبد الله بتكلفة 139 مليون دولار، وتم توقيع عقدين بقيمة إجمالية قدرها 25 مليون دولار لاسترجاع الكبريت في مصافي ميناء عبد الله والشعيبة ويتوقع أن يتم الانتهاء من التنفيذ خلال عام 2004. من جانب أخر، تم استدراج العروض لتنفيذ مشروع وحدة معالجة الغاز الحمضي بمصفاة الشعيبة والذي تقدر تكلفته بحوالي 43 مليون دولار.

وفي مصر تم خلال العام افتتاح مجمع الزيوت المعدنية" أموك " ويتوقع أن يتم الاكتفاء الذاتي من زيت الغاز خلال العام 2003-2004، وقد قامت ليبيا بشراء حصة في مصفاة ميدور المصرية. كما بدأ تنفيذ الأعمال الإنشائية في مصفاة صحار العمانية والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 116 ألف ب/ي من قبل ائتلاف لشركات يابانية، ووقعت الحكومة العمانية عقداً مع شركة كورية لإدارة المصفاة، وعقداً أخر مع شركة بريطانية لبيعها إنتاج المصفاة بالكامل. وتدرس شركة سامير المغربية إمكانية نقل مصفاتها إلى موقع جديد أكثر أمناً بعد تعرضها للحريق، علماً بأن المصفاة قد عادت للعمل خلال عام 2003. أما اليمن فتخطط لإنشاء مصفاة جديدة طاقتها الابتدائية 45 ألف ب/ي في رأس عيسى على البحر الأحمر بتكلفة تقدر بحوالي 235 مليون دولار. كما يستمر العمل في تنفيذ مصفاة المكلا، وهناك مخطط لإنتاج وتكرير النفط مدته عشر سنوات يتضمن إنشاء مصفاة جديدة بطاقة 50 ألف ب/ي، الملحقان (7/4) و(8/4).

ومن ناحية أخرى، يقدر الاتحاد الدولي لصناعة التكرير والبتروكيماويات أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج لاستثمارات قدرها 113 مليار دولار لتمويل مشاريع زيادة الطاقة الإنتاجية في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات في الفترة الممتدة إلى عام 2006. ويتوقع الاتحاد أن تتضاعف طاقة صناعة التكرير بحلول العام 2020.

الصناعات البتروكيماوية

زادت القدرة التنافسية للصناعة البتروكيماوية العربية لاعتمادها على الغاز الطبيعي كلقيم رخيص نسبياً بالمقارنة مع النافثا المستخدمة في أوروبا لهذا الغرض، وذلك لارتفاع أسعار النافثا بنسبة 60 في المائة عام 2003 عن أسعارها في عام 2002، ويعزز ذلك تقدير الاتحاد الدولي لصناعة التكرير والبتروكيماويات بأن منطقة الشرق الأوسط ستصبح أكبر منتج للبتروكيماويات الأساسية في العالم عام 2005. والملاحظ أن هذا يحدث رغم مواجهة صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمجموعة من التحديات منها التنسيق من أجل تحقيق مزيد من التكامل في كافة مراحل العملية الصناعية بدءاً من إدارة المواد الأولية وتأمين التقنية وانتهاءً بالتسويق المشترك.

وانتهت شركة التصنيع الوطنية للبتروكيماويات في السعودية خلال العام من تنفيذ أكثر من 90 في المائة من مراحل مشروعها لإنتاج البولي بروبيلين بطاقة 500 ألف طن/ سنة. وسيبدأ الإنتاج مطلع عام 2004، وأبرمت الشركة مع أرامكو اتفاقا للتزود بالغاز الطبيعي لسد احتياجات مشروع إنتاج الميثانول وحامض الخليك بطاقة إجمالية قدرها 2.3 مليون طن/سنة والذي ينتظر أن يبدأ الإنتاج في عام 2007.

كما وافقت شركة أرامكو على إمداد شركة إدارة وتطوير المشروعات بالجبيل (قطاع خاص) بالغاز الطبيعي لحاجة مجمعها الضخم للبتروكيماويات. وسوف ينتج الإيثيلين بطاقة 1.35 مليار طن/سنة، إضافة إلى كميات تجارية من البروبيلين والبنزين والبسفينول والأمينات. وينتظر أن يبدأ هذا المجمع الإنتاج في عام 2008، والشركة الآن بصدد البحث عن شركاء أجانب لتوفير الدعم الفني والتشغيلي والتسويقي. من جانب أخر وضعت شركة سابك المخططات الهندسية لإنشاء مجمع بتروكيماوي في ينبع ينتج الجلايكول والبولي إيثيلين والبولي بروبيلين يخطط له أن يبدأ الإنتاج في عام 2008. وتسعى سابك إلى تنفيذ توسعات لزيادة طاقة إنتاج البتروكيماويات إلى 48 مليون طن/سنة عام 2010، ومن هذه المشاريع إقامة سابع مصنع لها لإنتاج إيثيلين الجلايكول بطاقة 625 ألف طن/سنة ليصل إجمالي الإنتاج في عام 2006 إلى 3.5 مليون طن/ سنة، أي نحو خُمس الطلب العالمي.

ومن تطورات الصناعات البتروكيماوية أيضاً، اختارت شركة الصناعات البتروكيماوية الكويتية شركة أمريكية كشريك أجنبي في مشروع الأوليفينات الثاني "أيكويت -2" والذي تبلغ تكلفته 2 مليار دولار. ويهدف المشروع إلى بناء مجمع لإنتاج الإيثيلين بطاقة 850 ألف طن، والبولي إيثيلين بطاقة 450 ألف طن، وإيثيلين الجلايكول بطاقة 650 ألف طن والبروبيلين بطاقة 70 ألف طن في السنة على أن يستخدم البروبيلين كلقيم لوحدة لإنتاج البولي بروبيلين. ويستخدم

المشروع النافثا المستمدة من المصافي الكويتية، وسوف يوفر نحو 500 فرصة عمل، ومواد أولية لصناعات لاحقة حيث توجد حالياً 12 شركة تعتمد على الكيماويات التي ينتجها مشروع " أيكويت -1". وتنفذ الشركة مجمعاً آخر لإنتاج العطريات بطاقة إجمالية قدرها 1150 طن/سنة تبلغ استثماراته نحو 1.4 مليار دولار ومن المتوقع أن يبدأ المجمعان الإنتاج في عام 2005.

تسويق المنتجات الصناعية السعودية إلكترونياً

بدأ في السعودية العمل في أول مشروع وطني لتسويق وترويج المنتجات السعودية إلكترونياً محلياً وعالمياً. ويستهدف هذا المشروع المساهمة في تسويق منتجات كل المصانع السعودية التي يفوق عددها 3600 مصنعاً في مختلف الأنشطة الإنتاجية، وتبلغ استثماراتها 252 مليار ريال سعودي. وسوف يتم التعريف بهذه المنتجات عبر شبكة إلكترونية عالمية، تعرض فيها المنتجات الصناعية السعودية مع توضيح المواصفات والمعلومات الخاصة بها، وإمكانية تبادل المعلومات حولها مع المهتمين، وإتمام الصفقات التجارية، وتقديم كل ما يلزم من المعلومات عن الشركات والمعارض التجارية المحلية والدولية، وتوفير غرفة تبث الأخبار الاقتصادية العالمية على مدار الساعة.

ويمكن إيجاز أهم فوائد هذا المشروع في دعم تصدير المنتجات الصناعية السعودية إلى الأسواق العالمية، وفتح أسواق جديدة لنفاذ السلع السعودية إليها، والتعريف بالجودة التي تتمتع بها الصناعات الوطنية، وجلب عروض مختلفة للتجار السعوديين الراغبين في تنويع مجالات التصدير، بالإضافة إلى تبادل العروض التجارية بين المستثمرين السعوديين والأجانب مما قد يتيح المجال لإنشاء مشاريع استثمارية جديدة.

كما وقعت قطر خلال العام اتفاقية مع شركة أمريكية لإعداد التصاميم الهندسية وتقديم الاستشارة الفنية لمشروع إنتاج الكيل البنزين الخطي، وهو المادة الفعالة في مساحيق الصابون، إضافة إلى اتفاق مع شركة أخرى لترخيص استخدام التقنية اللازمة للمشروع.

ويجري في مصر التخطيط لتنفيذ عدة مشاريع للبتروكيماويات منها بناء وحدة لإنتاج البروبيلين تكلفتها 225 مليون دولار، ووحدة لإنتاج الكيل البنزين الخطي طاقتها 80 ألف طن/سنة إلى جانب وحدات لإنتاج الإيثيلين والبروبيلين والستيرين والبولي ستيرين. وتخطط شركة الشرقيون للبتروكيماويات لبناء وحدة لإنتاج البروبيلين بطاقة 350 ألف طن/ سنة، وذلك لتوفير لقيم لوحدة إنتاج البولي بروبيلين، الملحق (8/4).

صناعة البتروكيماويات في الدول العربية .. إلى أين؟

يقدر حجم التبادل التجاري العالمي في البتروكيماويات بحوالي نصف تريليون دولار، أي حوالي 8.5 في المائة من التبادل التجاري العالمي سنوياً، وبالتالي فإن صناعة البتروكيماويات تتأثر كثيراً بحالة الاقتصاد العالمي. وقد أدى تباطؤ

الاقتصاد العالمي مصحوباً بالتوسع الحاصل في هذه الصناعة في منطقة الشرق الأوسط، إلى حدوث خلل في ميزان العرض والطلب، نتج عنه حالة من عدم الاستقرار في أسواق البتروكيماويات. وبالرغم من ذلك فإن تصنيع البتروكيماويات في الدول العربية يمتلك عدة مزايا نسبية بالمقارنة مع التصنيع في الاتحاد الأوروبي وأمريكا تتمثل في أنه يعتمد أولاً على مادة خام رخيصة نسبياً ومحافظة على البيئة وهي الغاز الطبيعي، في حين تميل أسعار النافثا للارتفاع وهي اللقيم الرئيسي لصناعة البتروكيماويات في أوروبا وأمريكا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، يضاف إلى ذلك حداثة هذه الصناعة نسبياً في الدول العربية، وبالتالي استعمالها لتقنيات متطورة واعتمادها على اقتصاد الحجم وقربها من الأسواق التي لا يزال الطلب فيها متوفراً ونامياً خصوصاً في دول شرق وجنوب شرق آسيا.

وتدل الدراسات على أن استهلاك الصين من البتروكيماويات ينمو بمعدل 11.7 في المائة، أي أكثر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمقدر بحوالي 7-8 في المائة، كذلك يتوقع أن يزداد الطلب على البتروكيماويات في الهند خلال السنوات الثلاث المقبلة بمعدل 10-11 في المائة، إلا أن هذه الدول في صدد تنفيذ مشروعات جديدة لإنتاج البتروكيماويات محلياً وقد يؤدي ذلك إلى تقليص سوق البتروكيماويات الوسيطة والنهائية المتوفرة للدول العربية في كل من الصين والهند.

وقد حدث تطور هائل في إنتاج البتروكيماويات في الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية وبلغ مجمل الإنتاج عام 2000 حوالي 32 مليون طن نصفها تقريباً من الكيماويات الأساسية وثلثها من الكيماويات النهائية. وتشير مخططات التوسع في هذه الصناعة بعد عام 2000 إلى زيادة إنتاج البتروكيماويات في الدول العربية، فمثلاً يتوقع زيادة إنتاج قطر بمقدار 2.8 مليون طن بحلول عام 2006 والسعودية بمقدار 15 مليون طن بحلول عام 2010 ومصر بمقدار 15 مليون طن بحلول عام 2020 وذلك خلاف التوسعات والمشاريع الجديدة المخطط لها في كل من عُمان والإمارات وليبيا.

وهكذا يتوقع أن تصل طاقة إنتاج البتروكيماويات في الدول العربية إلى أكثر من 50 مليون طن عام 2010، وأكثر من 65 مليون طن عام 2020. وهذا التوسع يأتي على خلفية أن هناك فجوة بين العرض والطلب في السوق العالمية، حيث يتفوق العرض على الطلب، لكن العكس هو الصحيح في الأسواق الآسيوية في الشرق والجنوب، كما أنه يستند إلى فرضية استمرار تنافسية صناعة البتروكيماويات في الدول العربية بسبب ارتفاع أسعار النافثا. وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية وخصوصاً قطر والجزائر ومصر عقدت اتفاقيات طويلة المدى لتزويد الغاز الطبيعي مع الكثير من الشركات في أوروبا وآسيا وبأسعار منخفضة، ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق أمام استغلال هذا الخام لإنتاج البتروكيماويات في هذه المناطق بكلفة أكثر تنافسية خصوصاً إذا أخذ في الاعتبار قدرة هذه الدول على تطوير التقنية وتوفر العمالة الفنية الماهرة بها.

من جانب آخر، تواجه صناعة البتروكيماويات في الدول العربية عدة تحديات، منها قلة التنسيق في كمية ونوعية الإنتاج بحيث أصبحت هذه الدول تتنافس مع بعضها البعض، كذلك تعاني صناعة البتروكيماويات في الدول العربية من تعدد

مصادر التقنية وشروط حماية الملكية الفكرية مما يعوق تبادل الخبرات الفنية بين الدول العربية. الأمر الذي يتطلب من الدول العربية تعزيز التنسيق في مجال إنتاج وتسويق البتروكيماويات، وربما يتطلب الأمر إسناد هذا الدور إلى منظمة عربية متخصصة في مجمل الصناعات البتروكيماوية أو تفعيل عمل المنظمات القائمة.

صناعة الغاز

شهدت صناعة الغاز، باعتبارها صناعة جديدة نسبياً بالمقارنة مع استخراج النفط وتصنيعه، الكثير من التطورات خلال عام 2003 منها: توقيع شركة دولفين للطاقة بالإمارات وشركة قطر للبترول اتفاقية تم بموجبها اتخاذ قرارات الاستثمار النهائية التي يحتاجها مشروع "دولفين". ووضعت هذه الاتفاقية تفاصيل مراحل تطوير المشروع المختلفة وتشمل برنامج الحفر والإنشاءات البرية والبحرية ومحطات الضغط ومنشآت التصدير. وبموجب هذه الاتفاقية وعند اكتمال تنفيذ المشروع عام 2006 سوف تنتج شركة دولفين الغاز من حقل الشمال القطري وتعالجه في مدينة رأس لفان الصناعية لاستخراج المتكثفات وسوائل الغاز على أن يصدر الغاز الجاف بواسطة أنبوب إلى إمارة أبوظبي. ويتوقع أن يصل المشروع إلى طاقته القصوى خلال عامين من بدء الإنتاج.

كما وقعت شركة قطر للبترول عقداً بقيمة 5.2 مليار دولار مع شركة أمريكية لتحويل الغاز إلى سوائل بطاقة 160 ألف ب/ي على أن تبدأ المرحلة الأولى من المشروع في الإنتاج بطاقة 80 ألف ب/ي عام 2009-2010. ووقعت الشركة أيضاً اتفاقاً مبدئياً مع شركة هولندية ينص على الشروط الأساسية لتنفيذ المشروع تستثمر بموجبه الشركة الأجنبية مبلغ 5 مليار دولار في تطوير احتياطي غاز حقل الشمال وبناء أكبر مصنع في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل في رأس لفان. وسوف ينتج المصنع 140 ألف طن/سنة من النافثا إلى جانب زيت الغاز والزيوت الأساسية الأخرى المستمدة من الغاز الطبيعي. ومن جانب أخر، تم وضع حجر الأساس لمصنع لتسييل الغاز "مصنع اوريكس" والذي تشارك فيه شركتي قطر للبترول وساسول ويتوقع أن يبدأ هذا المصنع في العمل عام 2005. وهناك اتفاق نوايا لدراسة مشروع إنشاء معمل أخر لتحويل الغاز إلى سوائل بطاقة 120 ألف ب/ي تم توقيعه مع شركة أمريكية أخرى وهذا المصنع خطط له أن يبدأ الإنتاج في عام 2008. كما بدأ تنفيذ مشروع غاز الخليج ووقعت شركة قطر للبترول عقداً مع شركة أمريكية لإنشاء خطين لتسييل الغاز الطبيعي بطاقة 15.6 مليون طن/سنة، ومنحت عقود وضع التصاميم الأولية لهذا المشروع لشركات يابانية. ووقعت الشركة أيضاً اتفاقية الغرض منها إجراء دراسة جدوى اقتصادية لمشروع قطر غاز– III والذي يتألف من وحدات لإنتاج الغاز الطبيعي من حقل الشمال وإنتاج 7.5 مليون طن/سنة من الغاز المسيل ويتوقع أن يتم تنفيذ هذا المشروع خلال عامي 2008-2009. وتجاوز مشروع نقل الغاز من قطر إلى الكويت مرحلة توقيع قائمة الشروط، ويجري التفاوض للحصول على موافقة الدول التي سيمر عبرها أنبوب نقل الغاز.

ومن شأن هذه المشاريع أن تعطي شركة قطر للبترول إمكانية إنتاج ما مجمله 31.1 مليون طن من الغاز المسيل في السنة. من جانب آخر أنجزت قطر عدة اتفاقيات لتسويق الغاز الطبيعي والمسيل، منها توقيع الاتفاق النهائي لتزويد

إمارة أبوظبي في دولة الإمارات العربية بالغاز الجاف، وتصدير 5 مليون طن من الغاز سنوياً إلى الهند وتزويد مجموعة من الشركات الأمريكية بحوالي 22.5 مليون طن/سنة من الغاز المسيل. ومن شأن هذه الاتفاقيات أن تزيد من عوائد الغاز القطرية والتي يتوقع لها أن تفوق عوائد النفط ابتداءاً من عام 2007.

ومن ناحية أخرى، هناك مخطط لزيادة طاقة أنبوب نقل الغاز الجزائري إلى إيطاليا "ترانسميد" عبر تونس من 24 مليار متر مكعب إلى 27 مليار متر مكعب في السنة اعتباراً من عام 2005، وتبلغ تكلفة هذه التوسعة 180 مليون دولار. وقد وقعت الجزائر خلال العام اتفاقية مع شركة إيطالية لمد خط لنقل الغاز من حقل حاسي الرمل إلى منطقة وادي الصفصاف طوله 300 كم. كما تتفاوض كذلك مع شركات أسبانية للمساهمة في شركة "ميدغاز" التي تدرس إمكانية إنشاء خط بحري قطره 24 بوصة لنقل الغاز الطبيعي من ميناء بني سيف الجزائري إلى مدينة المريا في الجنوب الأسباني دون المرور بالأراضي المغربية، وقد تم توقيع عقود مبدئية مع شركات أسبانية لشراء كامل طاقة الأنابيب المقدرة بحوالي 16 مليار متر مكعب سنوياً ويتوقع إنهاء التصاميم الأولية للمشروع أوائل عام 2004 وتدفق الغاز بنهاية عام 2006.

وفي سورية تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع اليونان للتعاون في استكشاف النفط وتسويق الغاز المنقول بواسطة خط أنبوب الغاز العربي. كما وقعت عمان اتفاقية لتوسعة معمل قلهات لتسييل الغاز كلفته 538 مليون دولار لزيادة طاقته الإنتاجية إلى 8.3 مليون طن/سنة، وتخطط لإنشاء خط ثان لنقل الغاز طوله 265 كم وقطره 48 بوصة يربط وسط البلاد مع معمل التسييل، ونجحت الحكومة العمانية في تسويق كامل إنتاجها من الغاز المسال البالغ 6.6 مليون طن/سنة لعامي 2003 و 2004. ويستمر العمل في مشروع إنشاء خط ثالث لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 9.9 مليون طن/سنة ومن المتوقع أن يبدأ تشغيله عام 2006. كذلك وقعت الكويت وإيران مذكرة تفاهم لتوريد 300-400 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى الكويت عبر أنبوب بحري طوله 200 كم. وتم أيضاً تأسيس شركة ليبية تونسية لإنشاء وإدارة خط للغاز لتزويد الجنوب التونسي بنحو 2 مليار متر مكعب سنوياً. وكذلك استمر العمل في تنفيذ مشروع غاز غرب ليبيا ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2004، وتنفذ شركة ليبية مشروعاً آخراً لإنتاج الغاز من القبة الغازية بحقل "الفرنج"، الملحق (8/4).

وفي اليمن هناك مخطط لتصدير 5.3 مليون طن من الغاز المسال عن طريق ميناء بلحاف اليمني على الرغم من امتلاكه احتياطيات متواضعة من الغاز الطبيعي قدرت بحوالي 0.45 تريليون متر مكعب. ويستغل الغاز اليمني حالياً في تطبيقات محلية نظراً لوجود صعوبات في التصدير لعدم توفر البنية التحتية إضافة إلى المنافسة الخارجية.

وعلى صعيد آخر تم خلال العام الافتتاح الرسمي لمشروع غاز الشرق "خط الغاز العربي" الذي يربط العريش وطابا بمصر بميناء العقبة الأردني، ويجري العمل على تنفيذ مشروع يستهدف تمديد الأنبوب حتى مدينة الرحاب بالأردن بالقرب من الحدود السورية ويخطط لإتمام إنجازه عام 2005. كذلك وقعت كل من مصر والأردن وسورية

ولبنان وتركيا والمفوضية الأوروبية اتفاقا مبدئياً يسمح بتوصيل خط الغاز العربي بخطوط الغاز في أوروبا عبر تركيا، وتدرس مصر حالياً إمكانية إنشاء خط بحري مستقل لتزويد رومانيا وغيرها من الدول الأوروبية بالغاز الطبيعي، ونجحت الشركة المصرية القابضة للغازات في توفير التمويل المطلوب لإنشاء خط لتسييل الغاز طاقته 3.6 مليون طن/سنة في أدكو وتم تسويق إنتاجه بالكامل لصالح شركة فرنسية، ويجري حالياً تنفيذ هذا الخط. والجدير بالذكر أن جمهورية مصر العربية سوف تقوم بتسويق 13.5 مليون طن/سنة من الغاز المسال إلى الأسواق الأمريكية ابتداءاً من عام 2006.

صناعة الألبان

تعتبر صناعة الألبان من الصناعات الغذائية المهمة في الدول العربية التي يزيد الطلب على منتجاتها بسبب التركيبة السكانية التي ترتفع فيها نسبة صغار السن. ويرتبط إنتاج الألبان وتصنيعها ارتباطاً وثيقاً بتنمية الثروة الحيوانية من الحيوانات اللبونة مثل الأبقار والماعز والجاموس والأغنام والإبل. ولا تتوافر إحصاءات دقيقة عن عدد مصانع الألبان في الدول العربية، وقواها العاملة، إلا أن نسبة استغلال طاقة المصانع تعتبر منخفضة عموماً بسبب الاستغلال الموسمي، وتتراوح ما بين 5 في المائة في السودان و 80 في المائة في السعودية، كما أن إنتاجية العامل في صناعة الألبان منخفضة نسبياً وتتراوح ما بين 1000 و1500 دولار أي حوالي 30-45 في المائة من إنتاجية العامل في صناعة الألبان في الدول المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الألبان العربية تواجه عدة معوقات أهمها قلة توفر الحليب محلياً وموسميته، وتركز إنتاجها في دول عربية لا تملك قاعدة صناعية متطورة وكذلك ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب التشغيل الموسمي للمصانع، وعدم القدرة على مواكبة التطور العلمي والتقني، والمنافسة مع الإنتاج الأجنبي ويتوقع أن يظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً بعد بدء تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية "الجات" عام 2005.

ومن التطورات التي حدثت في هذه الصناعة عام 2003 زيادة الطلب على الألبان ومنتجاتها في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث زادت الصادرات السعودية من الألبان ومنتجاتها بمعدل 30-35 في المائة. وتجري شركة سعودية للألبان مفاوضات لشراء أحد مصانع الألبان في لبنان، وبذلك سوف تتمكن هذه الشركة من إنتاج الألبان بكلفة أقل بسبب التوفير في كلفة نقل الحليب، وهذا من شأنه أن يجعل ألبان الشركة المنتجة في لبنان أقل سعراً من تلك المستوردة حالياً من الخارج. وتشجيعاً لهذه الصناعة أتاحت وزارة الزراعة المصرية مبلغ 200 مليون جنيه مصري تمنح كقروض لتمويل مشاريع إنتاج وتصنيع الألبان.

صناعة مواد البناء

تعتبر صناعات مواد البناء المستخدمة في التطبيقات المدنية والميكانيكية من الصناعات التكميلية لبعض منتجات الصناعة الاستخراجية فمثلا تستخدم خامات الحجر الجيري والجبس في صناعة الأسمنت، وخامات السيليكا في صناعة الزجاج، وبعض الكيماويات المشتقة من النفط في صناعة الطلاء، وأغلب هذه المواد تنتج محلياً. وتعتمد صناعات الصلب والألمنيوم على خامات الحديد والألمنيوم والتي هي في الغالب مستوردة من الخارج.

صناعة الأسمنت

استمرت الطاقات التصميمية والإنتاج الفعلي للأسمنت والكلنكر في الارتفاع خلال السنوات القليلة الماضية لتواكب النمو المضطرد في حركة البناء في الدول العربية، وقد زادت طاقة إنتاج الأسمنت من 137 مليون إلى 139 مليون طن وطاقة إنتاج الكلنكر من 117 مليون إلى 120 مليون طن في عام 2002 مقارنة مع عام 2001. وزاد الإنتاج الفعلي من الأسمنت من 99.3 مليون إلى 109.5 مليون طن والكلنكر من 88.4 مليون إلى 96.3 مليون طن. وبالمقابل زاد استهلاك الأسمنت والكلنكر من 98.2 مليون إلى 102.5 مليون طن والصادرات من 8.8 مليون إلى 11.2 مليون طن في حين انخفضت واردات الأسمنت من 9.8 مليون إلى 8.7 مليون طن.

وبلغ حجم استهلاك الأسمنت في اليمن عام 2002 حوالي 2.43 مليون طن منها 0.93 مليون طن أسمنت مستورد، ويتوقع أن يصل الطلب على الأسمنت عام 2003 إلى مستوى 3.3 مليون طن ينتج 1.3 مليون طن منها محلياً والباقي يتم تلبيته عن طريق الاستيراد، ويتوقع نمو الطلب على الأسمنت في اليمن خلال الفترة المقبلة حتى عام 2010 بمعدل 5-6 في المائة. وتخطط مؤسسة الأسمنت لتنفيذ توسعات في المصانع القائمة وإنشاء مصانع جديدة لتلبية الطلب المتزايد على الأسمنت، ومن التوسعات التي أقرتها المؤسسة، إضافة خط جديد لمصنع أسمنت عمران بطاقة مليون طن ولا يزال العمل مستمر في تنفيذه، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2005، وكذلك إضافة خط آخر جديد بمصنع باجل طاقته الإنتاجية 500 ألف طن/سنة، وهناك مشاريع لمصانع أسمنت جديدة أخرى في كل من محافظة لحج ومحافظة حضرموت.

وتواجه الجزائر منذ عدة سنوات مشكلة إسكان مستحكمة، وأدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأسمنت ومواد البناء، وقد بدأ تشغيل مصنع الشركة الجزائرية للأسمنت وطاقته 2 مليون طن/سنة بمدينة "مسيلا" خلال عام 2003. وتعتزم الشركة الأم التي تملك المصنع زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 4 مليون طن/سنة في عام 2004، وقد أنهت هذه الشركة مفاوضات لتملك 50 في المائة من شركة أكياس ورق جزائرية طاقتها الإنتاجية 65 مليون كيس أسمنت في السنة، وهي أكثر من حاجة المصنع الحالية والتي تقدر بحوالي 40 مليون كيس في السنة. علماً بأن الشركة ستحتاج إلى ضعف هذه الكمية عند مضاعفة طاقتها الإنتاجية كما هو مخطط.

وفي السعودية أضافت شركة أسمنت المنطقة الشرقية خط إنتاج جديد بطاقة سنوية تبلغ 1.2 مليون طن، في حين بدأت شركة أسمنت القصم بتنفيذ خط إنتاج جديد بطاقة إنتاجية سنوية مقدارها 1.4 مليون طن من الكلنكر و1.5 مليون طن من الأسمنت. كما تعمل شركة أسمنت المنطقة الجنوبية في إنشاء مصنع جديد لإنتاج الكلنكر بطاقة مقدارها 1.2 مليون طن سنوياً، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج خلال فترة ثلاثة أعوام. وتدرس شركة أسمنت ينبع إقامة مصنع جديد بطاقة سنوية تتراوح بين 2.5 مليون طن و3.5 مليون طن الكلنكر. كما تعتزم شركة أسمنت اليمامة إنشاء خطي إنتاج، خلال السنوات الست القادمة، بطاقة سنوية تبلغ حوالي 7 مليون طن سنوياً. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المصانع الجديدة المرخصة لإنتاج الأسمنت في السعودية قد بلغ 13 مصنعاً بطاقة إنتاجية مقدارها 22.2 مليون طن. ويتوقع أن تبدأ هذه المصانع الإنتاج خلال الأعوام القادمة، وأن يتم تصدير معظم إنتاجها إلى الخارج.

وتنوي شركة أسمنت "الفجيرة" بالإمارات توسعة مصنعها لزيادة طاقته الإنتاجية من 3.3 مليون طن إلى 5 مليون طن/ سنة، ومن المخطط أن يبدأ النظام المحدث الإنتاج في خريف عام 2004. كذلك تنوي شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت إجراء توسعة ثالثة لمصنعها تقدر تكلفتها بحوالي 120 مليون دولار ويتوقع أن يتم تنفيذها على مرحلتين الأولى في عام 2004 والثانية في عام 2005.

في ليبيا، وقعت شركة الاتحاد العربي للأسمنت عقداً لإنشاء مصنع جديد للأسمنت والكلنكر في منطقة زليطن طاقته 750 ألف طن/سنة، ومن المقرر أن يبدأ المصنع الإنتاج في عام 2005. وقررت شركة أسمنت تمارة في المغرب تحديث مصنعها لزيادة طاقته الإنتاجية من 600 إلى 840 ألف طن، وبدأ تشغيل وحدة طحن جديدة تابعة لشركة أسمنت الشرقية بالسعودية. وقامت الشركة مؤخراً بتوقيع عقد لإنشاء خط جديد طاقته الإنتاجية 1.2 مليون طن/السنة من المتوقع تنفيذه عام 2005. وتسعى الحكومة العمانية إلى تخصيص شركة أسمنت عمان عن طريق عرض جزء من حصتها في رأس مال الشركة للبيع للقطاع الخاص.

وفي سورية، هناك مخططات لإضافة خطوط إنتاج جديدة من قبل شركات أسمنت عدرا والشهباء تصل طاقتها الإجمالية إلى 2 مليون طن/سنة، وهناك أيضاً مشروع لإنشاء مصنع جديد "أبوالشامات" بطاقة 3 مليون طن/سنة. وفي الأردن يجري تنفيذ مشروع توسعة يهدف إلى رفع طاقة أفران مصنع الرشادية بمقدار 150 ألف طن/سنة ويتوقع أن يتم إنجاز التوسعة خلال عام 2004.

وبالنسبة لصناعة الأسمنت في مصر، هناك مخطط لرفع طاقة أفران مصنع أسمنت العامرية خلال عام 2004 ليتمكن من إنتاج 1.5 مليون طن/سنة، وتنفذ الشركة العربية "الكريمات" مصنعاً لإنتاج 1.4 مليون طن/سنة من الأسمنت .

كما شهد سوق الأسمنت الكويتي تغيرات جذرية خلال العام 2003، فبعد استمرار ظاهرة زيادة المعروض في السوق خلال الربع الأول من العام، أدى تصاعد حركة البناء وانفتاح السوق العراقي إلى تلاشي هذه الظاهرة نتيجة لزيادة الطلب، الملحق (9/4).

صناعة الحديد والصلب

شهد الإنتاج الفعلي من منتجات الحديد والصلب الوسيطة والنهائية في الدول العربية قفزة كبيرة عام 2002 مقارنة بعام 2001، إذ زاد من 40.7 إلى 44.1 مليون طن أي بنسبة 8.4 في المائة، الملحق (10/4)، وذلك استجابة لنمو الطلب على هذه المنتجات والذي استمر خلال عام 2003 بسبب استمرار انتعاش قطاع التشييد في بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت ومصر والجزائر. وقد أدى نمو الطلب واستمرار الإجراءات الحمائية المتمثلة في فرض رسوم على واردات الحديد والصلب في كل من مصر والسعودية إلى جانب التصدير إلى الأسواق الآسيوية إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السعودية قد أقرت مؤخراً تخفيض الرسم الجمركي على حديد التسليح من 20 في المائة إلى 5 في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث دول عربية هي السعودية ومصر والجزائر قد حققت زيادة ملحوظة في الإنتاج خلال عام 2002 بمقدار 1.72 و1.52 و0.45 مليون طن على التوالي بالمقارنة مع مستويات إنتاج عام 2001. ويلاحظ من البيانات المتوفرة عن العشرة أشهر الأولى من عام 2003 أن إنتاج الدول العربية من الصلب الخام وصل إلى مستوى 9.65 مليون طن مقارنة مع 9.40 مليون طن خلال الفترة نفسها من العام السابق، ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج في عام 2003 حوالي 11.5 مليون إذا استمر النمو بالمعدل نفسه. من جانب آخر، استمر نمو أسعار العروق عام 2003 بمقدار 33 في المائة في مصر و23 في المائة في السعودية ولم يحدث تغير كبير في معدلات إنتاج المنتجات الطويلة إذ قدرت بحوالي 14.3 مليون طن عام 2003.

ومن تطورات صناعة الحديد والصلب عام 2003، تعاقدت شركة صوناصيد الجزائرية مع شركات إيطالية لتنفيذ مشروع بتكلفة تبلغ 104 مليون دولار لإنتاج العروق بطاقة ابتدائية قدرها 625 ألف طن/سنة، وقامت الشركة المغربية للصلب بتشغيل خط جديد للجلفنة طاقته 120 ألف طن/سنة.

كما وقعت مجموعة الغيث الإماراتية عقدين، أحدهما مع شركة أمريكية لإنشاء مصنع لخام الحديد في أبوظبي طاقته 500 ألف طن/سنة، وآخر مع شركة ألمانية لإنشاء مصهر جديد لإنتاج العروق بطاقة 300 ألف طن/سنة، وتبلغ كلفة العقدين 140 مليون دولار. وتدرس المؤسسة العامة للصناعة في أبوظبي مشروع إقامة مصهر للصلب المغذي بحديد الاختزال المباشر طاقته مليون طن سنوياً.

وفي مصر هناك مشروع لبناء مصنع للصلب طاقته 1.2 مليون طن/سنة وفرن صهر لإنتاج العروق طاقته مليون طن/سنة في خليج السويس بتكلفة إجمالية قدرها 326 مليون دولار، ومن المتوقع أن يباشر الإنتاج في عام 2005. وقامت الشركة العربية للحديد والصلب خلال عام 2003 (شركة مصرية) بتحديث وحدات الدرفلة الثقيلة وتنوي تأهيل

وتحديث الفرن العالي الثالث الذي تمتلكه خلال الفترة 2004-2005. كما تجري شركة الإسكندرية الوطنية دراسات لتطوير خطوط الإنتاج وزيادة الطاقة المتاحة.

وفي قطر تعتزم شركة قطر للحديد والصلب تنفيذ برنامج توسعي يهدف لإنتاج الصلب بطاقة 1.5 مليون طن بحلول عام 2005. وتخطط شركة سابك (السعودية) لتنفيذ توسعة الغرض منها زيادة طاقتها من المنتجات المسطحة من مليون إلى 2 مليون طن/سنة، ولديها مشروع لإنشاء مصنع حديد طاقته السنوية 500 ألف طن. وأعلنت الشركة السعودية للحديد والصلب "حديد" عن مناقصة لإقامة وحدة جديدة لحديد الاختزال المباشر. أما في سورية فقد دخل مرحلة الإنتاج خلال العام مصنعان جديدان تابعان للقطاع الخاص بطاقة إجمالية للمنتجات الطويلة قدرها 400 ألف طن/سنة، وتدرس سورية وإيران تنفيذ مشروع مشترك لإنشاء مصنع للمنتجات الطويلة طاقته 700 ألف طن/سنة. كذلك وافقت البحرين على خطة لمجموعة من المستثمرين لإنشاء مصنع للحديد الإسفنجي طاقته 1.2 مليون طن/سنة بتكلفة قدرها 100 مليون دولار، وسوف يكون أكبر مصنع من نوعه في منطقة الخليج العربي.

صناعة الألمنيوم

شهدت هذه الصناعة عدة تطورات خلال عام 2003 خصوصاً في البحرين حيث وقعت شركة ألبا خلال العام اتفاقيات قروض بقيمة 1.05 مليار دولار مع مجموعة من المصارف الدولية والعربية لتمويل مشروع التوسعة لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 800 ألف طن/سنة. ويجري حالياً تنفيذ هذه التوسعة حيث وقعت الشركة عقود الهندسة والتوريد والإنشاء للمصهر الخامس، وعقد توسعة محطة الكهرباء مع شركات أمريكية، كما تم الحصول على التراخيص اللازمة لاستخدام التقنية من شركة أسترالية.

وخصصت شركة ألبا مبلغ 520 مليون دولار من تكلفة المشروع البالغة حوالي 1.7 مليار دولار لإنفاقها محلياً وقد تم فعلاً توقيع عقد لإنشاء مخازن مع مقاول محلي. من جانب آخر تنوي شركة التطوير المتحدة (قطر) تنفيذ مشروع إنشاء أول مصهر للألمنيوم في البلاد في ميناء راس لفان بالاشتراك مع شركة ألبا، وقد تم في عام 2001 توقيع اتفاقية تفاهم مع شركتين أحدهما ألمانية والأخرى يابانية لدراسة إنشاء المصهر الذي تبلغ طاقته الابتدائية 500 ألف طن/سنة. وسوف تقوم شركة ألبا بتوفير الخبرة الفنية والتشغيلية والتسويقية للمشروع، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2006.

وفي الإمارات، تستمر شركة دوبال في تنفيذ مشروع توسعتها لزيادة قدرتها الإنتاجية، وقد زاد إنتاجها عام 2002 إلى 560 ألف طن/سنة أي بنسبة 4.5 في المائة، وفي الوقت نفسه تمكنت الشركة من بيع 616 ألف طن خلال عام 2003 أي بزيادة قدرها 7 في المائة عن عام 2002. وتدرس السعودية إمكانيات استغلال خامات الألمنيوم المتوافرة لديها وإنشاء مصهر للألمنيوم.

ومن الجدير بالذكر أن الطلب العالمي على الألمنيوم يتوقع له أن ينمو خلال عام 2004 بمعدل 5.2 في المائة مقابل نمو في الطاقة الإنتاجية يقدر بحوالي 4.8 في المائة، ويتوقع أن تستمر الفجوة بين الطلب والعرض خلال عام 2005.

ويعزى تحسن أسعار الألمنيوم إلى زيادة الطلب عليه في الصين والتي يتوقع أن تصبح أكبر مستهلك للألمنيوم في العالم عام 2006، وأيضاً إلى زيادة الطلب على الألمنيوم في صناعة السيارات لغرض تخفيض استهلاك الوقود، والمحافظة على البيئة حيث زاد متوسط استخدام الألمنيوم في السيارات من 125 كيلوجرام لكل سيارة في عام 2002، إلى 136 كيلوجرام لكل سيارة في عام 2003.

صناعة تقانة المعلومات

ويقصد بها صناعة أجهزة وتطبيقات كثيرة منها أجهزة الحاسوب، وأجهزة وبرامج شبكات الاتصال، وأنظمة الأقمار الصناعية التي تتسم بعلو مستواها التقني، وسهولة توفيرها للمعلومات، ودورها الكبير في تطوير الاقتصاد المعرفي وتطوير وسائل الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية، واعتمادها الكبير على المهارات البشرية الإبداعية والمؤهلة تأهيلاً عالياً، والتي تتطلب استثمارات كبيرة لتدريبها وتأهيلها.

وتضئف الدول العربية في المستوى ما قبل الأخير في مجال تقانة المعلومات حيث لا تتعدى نسبة مشتركي الإنترنت فيها عن 2 في المائة، ولا يتعدى المحتوى العربي للشبكة العنكبوتية مستوى 0.1 في المائة، وترجع محدودية التقدم التقني في الصناعة العربية واستخدام تقانة المعلومات إلى نقص البنى التحتية لشبكات الاتصال، وقصور السياسات والتشريعات عن مواكبة متطلبات هذه الصناعة، ومحدودية الإنتاج المحلي من الأجهزة والمعدات اللازمة لها بما في ذلك البرمجيات التي ينحصر إنتاجها في شركات وطنية صغيرة تتنافس مع بعضها البعض في سوق ضيقة، واقتصار عملها على معالجة الكلمة، وحزم المحاسبة والخدمات الإدارية والمالية.

إن دعم صناعة تقانة المعلومات العربية على جانب كبير من الأهمية للتعامل مع الحضارة الرقمية، والتفاعل الإيجابي مع التطورات المعاصرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، لأن هذه الصناعة أصبحت إحدى السمات الأساسية للتقدم في شتى الميادين، حيث أصبح مستوى كل من الاستثمار فيها ونوعية إنتاجها مؤشراً مهماً لدرجة الرقي الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للدول المتقدمة.

وقد تبنت بعض الدول العربية مؤخراً خططاً لتطوير صناعة المعلومات من بينها السعودية حيث أعلنت في عام 2003 خطة عشرينية للتحول الرقمي أو ما يسمى " الخطة الوطنية لتقانة المعلومات ". كما تسعى كل من مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن والإمارات إلى إنشاء صناعات لإنتاج الدوائر والأجهزة الإلكترونية، وأيضاً إنشاء قرى رقمية، ومؤسسات علمية ذات مستوى عال لتدريب الكفاءات اللازمة للعمل في تلك الصناعات.

إن التعاون العربي في مجال تأسيس وتفعيل هذه الصناعة ضروري لجعل المنطقة العربية منطقة منتجة وليست مستخدمة فقط لتقانة المعلومات. وقد تم في عام 2001 تأسيس الاتحاد العربي لتكنولوجيا المعلومات بهدف خدمة وتلبية احتياجات الدول العربية من تقانة المعلومات، وينضوي في عضويته العديد من المؤسسات العامة والخاصة والشركات والخبراء والمتخصصون في هذا المجال.

صناعة الدواء والمستلزمات الطبية

إن تسويق الدواء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم السوق، ونظراً لصغر أسواق الدواء في الدول العربية، تتجه شركات الدواء العربية إلى التصدير ومحاولة المنافسة داخل الأسواق الأوروبية والأمريكية. فعلى سبيل المثال سجل عدد من شركات الدواء في الأردن بعض منتجاته في أمريكا وبريطانيا وألمانيا والسويد ويقوم بتصديرها إلى أكثر من 60 دولة منها السعودية والجزائر وليبيا والعراق. ويعتبر الدواء ثالث أكبر مكون للصادرات الأردنية بعد الملابس والبوتاس، كما تعتمد صناعة الدواء في المغرب والإمارات على التصدير للأسواق المجاورة.

وقد قامت عُمان بافتتاح مصنع للدواء خلال عام 2003 يستهدف تلبية جزء من حاجة السوق المحلي والتصدير لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقد بلغت التكاليف الاستثمارية للمصنع نحو 50 مليون دولار. وبالرغم من عدم قدرة شركات إنتاج الدواء في السعودية على الوفاء بحاجة السوق المحلية الضخمة، إلا أنها تسعى للتوسع في التسويق خارج السعودية وخصوصاً في الدول التي تم تسجيل الأدوية فيها مثل العراق. ويقدر حجم سوق الخدمات الطبية في السعودية، ويشمل الدواء والمعدات والتجهيزات والخدمات الطبية، بنحو 8 مليار دولار سنوياً. ولهذا السبب تسعى كبريات شركات المعدات الطبية والصيدلانية للحصول على نصيبها من هذه السوق. وقد ارتفع حجم استهلاك الأدوية البيطرية في السعودية عام 2003 نتيجة انتشار الأوبئة التي تصيب المواشي والطيور إلى نحو 93 مليون دولار، علماً بأن تصنيع هذه الأدوية في السعودية لا يزال في بداياته حيث تستورد جزءاً من احتياجاتها من الأردن ومصر.

ومن الجدير بالذكر أنه حتى الدول العربية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال المنتجات الصيدلانية لم تخط بعد خطواتها الأولى في إنتاج المعدات الطبية وعلى وجه الخصوص معدات تجهيز المستشفيات والتي لا يحتاج بعضها إلى تقنية عالية. وقد أعلنت السعودية عام 2003 عن تأسيس شركة للخدمات الطبية رأسمالها 80 مليون دولار كجزء من خطة الدولة لتخصيص بعض المستشفيات الحكومية، ومن ضمن اختصاصات هذه الشركة المتاجرة في المعدات الطبية، ولدى الشركة ترخيص لإنشاء وتملك وتجهيز وتشغيل وإدارة وصيانة المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية.

وفي الإمارات، بدأ مصنع "نيو فارما" الإنتاج عام 2003، وهو يعتبر أول مصنع للدواء في إمارة أبوظبي، وقد بلغت تكاليفه الاستثمارية 19 مليون دولار ويتوقع أن يتم تسويق 65 في المائة من إنتاجه داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى المستوى الدولي، تخوض الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ سنوات مفاوضات صعبة بشأن براءات الاختراع وحقوق ملكية الدواء مع الدول الكبرى في مجال إنتاج الدواء (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان) حيث لم تتوصل الأطراف المعنية بعد إلى اتفاق يحدد متى يسمح لبلد ما بتخطي براءات التصنيع والملكية الفكرية لمعالجة مواطنيه. وذلك بالرغم من وجود اتفاق سابق يخص مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة

تكفلت بموجبه كبريات الشركات المنتجة للأدوية بتخفيض كلفة العلاج للدول الفقيرة إلى أقل من 60 دولاراً بدلاً من 1000 دولار كل شهر. وقد رفضت بعض الدول التوقيع على هذا الاتفاق خشية الاضطرار للإعلان عن العدد الفعلي للمصابين لديها وفضلت طرح بديل محلي لعلاج هذا المرض. وقد أعلنت مصر في عام 2003 بأنها ستطرح مثل هذا البديل خلال عام واحد وبأسعار مناسبة.

ومن ناحية أخرى تخشى شركات الدواء العالمية من أن مسودة الاتفاقية الحالية بشأن تداول الأدوية قد يساء استغلالها، إذ تسمح بإنتاج أدوية رخيصة ليست لها علامة تجارية وهو ما حدث فعلاً كما هو الحال في علاج أمراض العجز الجنسي، وأيضاً تخشى هذه الشركات من تهريب الأدوية التي تطرح في الدول النامية بتكاليف منخفضة إلى أسواق الدول الصناعية. وقد أدت المفاوضات التي جرت بهذا الشأن خلال عام 2003 في شرم الشيخ بمصر إلى التأكيد على الحد من التجارة غير المشروعة في الدواء الذي يصدر إلى الدول النامية، وحماية حقوق الملكية الفكرية مع ضرورة توفير الأدوية الأساسية للدول النامية بأسعار مناسبة.

الاستثمار في الصناعة

شهد قطاع الصناعة العربية خلال العام بعض التطورات في مجال الاستثمار الصناعي، فقد أعلن المجلس السوري الأعلى للاستثمار موافقته على عدة مشاريع استثمارية تصل تكلفتها الإجمالية إلى 480 مليون دولار، من بينها عدة مشاريع صناعية مثل تجميع وشائج غسل الكلي وإنتاج أجهزة استصفاء الدم، وصناعات الأدوية والأقمشة والنسيج القطني والأنابيب المعدنية ومعالجة فحم الكوك وإنتاج الأسمنت. وتعتزم الحكومة السورية إدخال تعديلات جوهرية على قانون الاستثمار من شأنها تشجيع الاستثمار في المناطق التي لا تتمتع بعوامل جذب. ومن الاقتراحات الجديدة تمديد مدة الإعفاء الجمركي الممنوحة للمشاريع التي تصدّر 50 في المائة من إنتاجها مدة عامين إضافيين، ومنح المشاريع التي تشغّل أكثر من 200 عامل فترة إعفاء إضافية، وأيضاً منح مزايا للمشاريع التي تهتم بحماية البيئة.

وتسعى مصر لجذب الأموال العربية المهاجرة للاستثمار في القطاعات المختلفة ومن بينها قطاع الصناعة. واستجابة لمطالب المستثمرين ورجال الأعمال، تم إصدار قانون جديد للاستثمار يتضمن تبسيط الإجراءات التي يحتاجها المستثمر وأن يتم إنجاز أغلبها في مكان واحد "مجمع خدمات الاستثمار"، وأن تمنح تراخيص المشروعات خلال خمسة عشر يوماً. ويسمح القانون الجديد بتأسيس شركات رأسمالها بالعملات القابلة للتحويل، ونص على تشكيل لجنة لفض المنازعات تكون قراراتها نهائية ونافذة، كما نص على منح المستثمرين شهادات إعفاء نافذة لدى كل الجهات الحكومية. وتدرس مصر وليبيا تنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات صناعة النفط والغاز وغيرها باستثمارات تصل إلى 1.2 مليار دولار عام 2005. كذلك وافقت هيئة تشجيع الاستثمار في ليبيا خلال العام على عدة مشروعات للاستثمار الأجنبي والتشغيل المشترك لمشاريع جديدة أو قائمة في مجالات الصناعات الغذائية والخدمات الطبية وصناعة الإسفلت ومساحيق الصابون.

ومن التطورات الحاصلة خلال العام في مجال الاستثمار في الإمارات، تدشين شركة دبي للاستثمار نهاية عام 2003 للمرحلة الأولى من مشروع مجمع صناعي قرب المنطقة الحرة بجبل علي بلغت تكلفته حوالي 400 مليون دولار، وإطلاق المرحلة الثانية منه، وسوف يوفر المجمع منطقة جاهزة للاستثمار الصناعي توفر تسهيلات وخدمات متعددة. ومن ضمن المشاريع التي تم استقطابها نشاطات صناعية في مجال الصناعة الصيدلانية، معالجة وتصنيع المعادن، وتصنيع أنظمة البناء، وصناعة الغاز، والصناعات المائية، وصناعة أنابيب البلاستيك وصناعة أجهزة مكافحة الحرائق. وينبغي التنويه إلى أن الاستثمار في الصناعة التحويلية في دولة الإمارات العربية والذي نما خلال الفترة 2000-2003 بمعدل 4.1 في المائة قد أتى بثماره حيث نما ناتج الصناعة التحويلية في الإمارات بمعدل 4.5 في المائة خلال الفترة نفسها.

تكامل الصناعة العربية مع القطاعات الاقتصادية

تتسم الصناعة العربية بضعف تشابكها مع بعض القطاعات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد الوطني لكل قطر عربي، سواء كانت صناعة إحلالية أو تصديرية، لان السياسات الاقتصادية، والقطاعية التي نفذت في الدول العربية طيلة العقود الأربعة الماضية لم تصل بعد إلى إقامة علاقات تبادلية قوية بين الصناعات القائمة من ناحية، وبينها والقطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية أخرى، مما أثر سلباً على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العربي، وحد من قدرته على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال لم تتمكن الصناعة العربية، كما كان يؤمل، من توجيه نسبة أكبر من المخرجات الزراعية نحو التصنيع المحلي، وتحويل بعضها إلى منتجات استهلاكية أو غذائية في إطار الصناعات الغذائية، حيث يلاحظ أن القطاع الزراعي العربي ما زال يركز بصورة أساسية على إنتاج محاصيل تفي بأغراض التصدير أكثر من تلبيتها لحاجات الصناعة المحلية والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، مما حد من فاعلية الصناعات الغذائية المحلية القائمة التي تتعرض إلى نقص السلع الغذائية اللازمة في كثير من المواسم، واتجاهها في كثير من الحالات إلى استيراد المواد الأولية الزراعية اللازمة لها من الخارج.

كما يلاحظ أن المخرجات الصناعية المستخدمة في القطاع الزراعي، كالآلات، والمبيدات والأدوات الزراعية المختلفة، وغيرها، ما زالت محدودة ولا تفي بحاجة الزارعة العربية. وأن ما يصنع من الآلات والمعدات والجرارات على سبيل المثال يتم في صناعات تجميعية تختص بالمرحلة الأخيرة للسلعة المجمعة، بحيث لا تحقق للاقتصاد المحلي إلا قيمة مضافة ضئيلة، ولا تساعد في الوقت نفسه على بناء قاعدة صناعية محلية متكاملة مع متطلبات القطاع الزراعي، تعمل على رفده، وتسريع نموه. وكذلك يمكن القول أن الصناعة التحويلية ليست في تكامل مع بعض فروع الصناعة الاستخراجية داخل القطاع الصناعي، إذ لا يدخل من مخرجات هذه الصناعة في الصناعة التحويلية المحلية إلا نسبة ضئيلة منها، مثال ذلك خامات النفط والفوسفات والحديد، التي يصدر معظمها للخارج كمواد أولية.

من جانب آخر، يلاحظ أن قطاع البناء والإسكان في كثير من الدول العربية، على الرغم من اعتماده على الإنتاج الصناعي المحلي في توفير احتياجاته من الحديد والأسمنت والأدوات الصحية والزجاج وغيرها، إلا أنه يتجه إلى الاستيراد من الخارج من هذه السلع نفسها ومن سلع أخرى كثيرة يمكن تصنيعها محلياً. وتفيد الكثير من المصادر أيضاً أن القطاع السياحي العربي لا يعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات الخشبية والمفروشات المحلية، وأن معظم الفنادق العربية تعتمد في تجهيزاتها على الاستيراد من الخارج.

إن عدم التكامل ما بين القطاعات الاقتصادية من شأنه أن لا يساعد على الاستفادة المثلى من منتجاتها، ويزيد من اعتمادها على التصدير والاستيراد، ويرفع من درجة انكشاف الدول العربية على الخارج، ولهذا أثر سلبي على قدرة الدول العربية على بناء هيكل إنتاجي متكامل، تترابط في إطاره الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتنمو معاً بصورة مستمرة تساعد على تحقيق تنمية متوازنة.

مستقبل الصناعة العربية

حققت الصناعة التحويلية العربية خلال العقود الأربعة الماضية، إنجازات كثيرة، إلا أنها ما زالت ناشئة، وقاصرة عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فهي تسهم بحصة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، ولا تغطي صادراتها أكثر من ثلث قيمة الواردات الصناعية العربية. ويعكس هذا الأمر استمرار الضعف الهيكلي في بنية الاقتصادات العربية التي تعتمد أساساً على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة والتقانة الأجنبية.

ويلاحظ بالنسبة لبنية الصناعة التحويلية العربية أنها تتميز بضعف ارتباطاتها الإنتاجية وعدم تكاملها أفقياً ورأسياً على المستويين القطري والعربي، وانخفاض أداء تشغيلها، وعدم استغلال كامل طاقاتها الإنتاجية، وظهور طاقات فائضة تزيد من حجم الطاقة العاطلة في كثير من المصانع الوطنية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف الرأسمالية والإنتاجية والتشغيلية للصناعة العربية، إذا ما قورنت بمثيلاتها الأجنبية، بسبب استيراد معظم احتياجاتها من المكائن ومستلزمات الإنتاج الوسيطة من الخارج.

ومن جانب آخر، تواجه الصناعة التحويلية العربية مثلها مثل أي صناعة ناشئة أخرى منافسة حادة وغير متكافئة على الصعيدين المحلي والخارجي، حيث تواجه الصناعات الإحلالية العربية منافسة سلع أجنبية معروفة للمستهلك المحلي منذ عقود طويلة في سوق محلية مفتوحة على السلع الأجنبية، كما تواجه أيضا الصناعات التصديرية العربية منافسة حادة وغير متكافئة في الأسواق الخارجية.

يضاف إلى ذلك ما تواجهه الصناعة التحويلية العربية من تحديات كثيرة، يمكن إجمالها في غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها، والمغالاة في التوطين القطري الكامل بمفهوم قانوني ضيق للمشروعات الصناعية، بحيث

تصعب المشاركة العربية أو الأجنبية فيها مع كل ما تحمله من خبرة تقنية وفرص للتسويق، وكذلك محدودية الأسواق الوطنية لكل دولة عربية بمفردها، وعدم وجود سوق إقليمية واسعة للمنتجات الصناعية العربية، ومحدودية المناطق الصناعية المتطورة، وعدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس وإجراءات مراقبة الجودة، إضافة إلى تحديات أخرى خارجية تتمثل بإيجاز في مستجدات العولمة، وانفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة الدولية، والتحرير الاقتصادي والتجاري، والسرعة المذهلة في تطوير أدوات واستخدامات تقانة المعلومات والاتصالات، والاكتشافات والتطبيقات العلمية، ومنتجات التقانة المتطورة.

وعموماً فإن المؤشر ذو الدلالة الخاص بقصور الصناعة التحويلية العربية يكمن في الأمرين التاليين:

1- ضعف الإنتاج الصناعي العربي من الناحيتين الكمية والنوعية، وسيطرة إنتاج الصناعات الخفيفة عليه، حيث تشكل ما يقارب من نصفه، بينما لا تزيد حصة إنتاج الصناعات الوسيطة عن ثلث الإنتاج الصناعي العربي، ويستأثر إنتاج الصناعات الرأسمالية الثقيلة بالنسبة المتبقية. ويتضح من واقع الصناعات الاستهلاكية العربية أنها لم تتمكن طيلة العقود الأربعة الماضية من إحداث حركة صناعية واسعة تؤمن مسيرة إنمائية متوازنة للاقتصادات العربية، كما أنها لم تتمكن أيضاً من الوفاء بكل حاجات الأسواق المحلية، ولم تسهم في زيادة حجم التجارة البينية العربية، بسبب تشابه السلع الاستهلاكية العربية المنتجة محلياً.

كذلك يلاحظ أنه بالرغم من إنجازات الصناعات الوسيطة التي أقيمت في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، ونجاحها في تصنيع المواد الأولية المتاحة لديها، إلا أنها لم تتمكن بعد من لعب دور كبير في دفع عجلة التنمية، وإقامة صناعات تحويلية نهائية مشتقة منها ومتممة لها تقوم بتصنيع نسبة عالية من مخرجاتها بما يساعد على توسيع القاعدة الصناعية العربية.

ومن ناحية أخرى، لم تتمكن الدول العربية من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال الصناعات الرأسمالية تسهم في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية والتخصص في إنتاج سلع ذات مزايا وجودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. أضف إلى كل هذا أن الدول العربية لم تتمكن حتى من تحقيق إنجازات مهمة في مجال الصناعات الحرفية كالنسيج على سبيل المثال، التي عرفت في بعض الدول العربية منذ عقود طويلة، حيث تراجعت هذه الصناعة عن دورها التقليدي، ولم تتمكن من التخصص في سلع مميزة تنتجها بكميات كبيرة ونوعيات تتلاءم مع الأذواق الاستهلاكية المعاصرة.

2- تدني الإنتاجية، إذ أن متوسط الإنتاجية للعامل الصناعي العربي يعادل خُمس ما هو عليه في كوريا الجنوبية، وسُبع إنتاجية اليابان في عام 1999، وذلك بسبب قلة العمالة الماهرة، وعدم مواكبة مخرجات التعليم والتدريب

لاحتياجات الصناعة، إذ يلاحظ في هذا الصدد بأن الكثير من الدول العربية يعتمد على استيراد الخبرات الأجنبية لإدارة وتنفيذ عملياتها الإنتاجية.

إن مستقبل الصناعة العربية مرهون بالتصدي للمعوقات والتحديات التي تواجهها بتوفير البيئة المؤسسية والتشريعية، والبنية التحتية المناسبة لتطوير الصناعات القائمة، وتوطين صناعات جديدة عصرية فيها. ويمكن تلخيص أهم ما يمكن للدول العربية أن تقوم به من خطوات وإجراءات في هذا الشأن بما يلي:

- اعتماد سياسات صناعية قطرية تراعي التطورات التقانية المعاصرة، وتعمل على تحسين نوعية السلع الصناعية العربية، من حيث التغليف والجودة لمنافسة السلع الأجنبية محلياً ودولياً.

- اعتماد سياسات واستراتيجيات فاعلة للتعاون الصناعي العربي، بما يساعد على توسيع فرص الاستثمار الصناعي، ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية القائمة أو التي تحت الإنشاء، والانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد المتوفرة في كل بلد عربي، وذلك من خلال إقامة مشاريع صناعية مشتركة، وأجهزة لتبادل المعلومات في المجالات الفنية والإنتاجية والتسويقية، وأجهزة مشتركة في مجال الأبحاث والتدريب، إضافة إلى التنسيق في مجال المواصفات والمقاييس، وعقد اتفاقيات للتسويق المشترك واتفاقيات للخدمات الصناعية، وغيرها من أساليب التعاون الأخرى.

- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والتدريب الصناعي، وربط مراكز البحوث العلمية والتطبيقية بالصناعات القائمة.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الحديثة، وبخاصة فائقة التقانة، في مجال تقانة المعلومات، والإلكترونيات، وغيرها من الصناعات المتعلقة بالإنتاج المعرفي.

- تشجيع قيام عمليات دمج وتكامل بين الشركات الصناعية العربية، لتمكينها من مواجهة التحديات في الأسواق الخارجية.

ملحق (1/4) : القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(1990 و1995 و1999-2003)

(مليون دولار)

	1990	1995	1999	2000	2001	2002	*2003
مجموع الدول العربية	**101,547.2**	**103,331.0**	**119,201.2**	**189,673.0**	**164,670.6**	**166,087.5**	**204,356.9**
الأردن	224.2	224.3	231.0	241.9	248.8	266.0	265.0
الإمارات	15,782.8	13,214.9	13,737.1	23,763.5	20,609.0	19,952.9	25,632.1
البحرين	866.8	895.2	1,198.1	2,223.4	1,968.1	2,086.0	2,421.0
تونس	853.3	651.3	736.6	756.9	746.2	848.0	967.1
الجزائر	13,979.4	10,556.8	13,357.2	21,451.8	18,681.1	18,337.2	23,888.3
جيبوتي	0.0	0.7	2.3	3.0	3.1	3.2	3.4
السعودية	37,506.5	44,296.8	46,817.6	69,973.1	61,399.9	63,180.0	81,639.0
السودان	16.2	12.5	199.7	924.7	1,138.6	1,317.0	1,516.0
سورية	2,078.9	1,105.8	3,332.6	5,203.5	4,016.2	3,919.0	4,163.0
العراق	2,018.8	237.2	1,321.4	1,756.6	1,447.0	1,227.0	1,099.8
عُمان	5,608.3	5,288.9	6,194.0	9,716.3	8,543.8	8,515.0	9,062.4
قطر	2,798.6	3,003.6	5,671.4	10,732.1	10,113.2	11,186.0	11,763.0
الكويت	7,216.4	10,512.1	10,935.6	18,073.1	14,963.8	14,493.6	19,440.0
لبنان	...	...	...	...	...	...	...
ليبيا	9,106.8	7,406.6	8,616.7	13,855.5	10,549.9	10,495.4	12,244.7
مصر	1,440.2	4,457.6	3,827.7	6,710.8	6,480.5	6,524.0	5,765.5
المغرب	685.2	639.4	777.6	693.3	648.4	663.7	714.2
موريتانيا	126.7	119.6	115.9	127.6	121.7	106.1	121.3
اليمن	1,238.0	707.6	2,128.7	3,465.8	2,991.3	2,967.5	3,651.1

* تقديرات أولية .

المصدر: بيانات وطنية وتقديرات أولية متفق عليها من الجهات المعدة للتقرير .

ملحق (2/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
(1990 و1995 و1999-2003)

(مليون دولار)

	1990	1995	1999	2000	2001	2002	*2003
مجموع الدول العربية	**44,262.9**	**57,667.5**	**70,321.1**	**74,270.2**	**74,444.2**	**75,540.3**	**78,568.7**
الأردن	520.3	865.9	1,058.3	1,125.2	1,180.3	1,300.0	1,396.0
الإمارات	2,642.6	4,452.5	7,226.4	9,465.4	9,566.2	9,985.8	10,919.0
البحرين	485.4	1,010.6	792.3	888.8	924.7	967.0	1,043.0
تونس	2,124.5	3,423.1	3,607.1	3,530.7	3,704.9	4,305.9	4,883.1
الجزائر	7,469.7	4,364.1	4,054.1	3,908.7	4,058.6	4,108.4	4,384.9
جيبوتي	16.8	12.2	12.1	12.6	13.0	13.4	14.1
السعودية	8,511.3	13,714.0	16,746.7	18,210.7	18,454.9	19,460.3	21,743.5
السودان	1,350.9	333.4	623.8	875.3	911.9	930.0	1,064.0
سورية	1,177.3	1,466.0	1,365.2	779.8	1,655.5	1,497.0	912.0
العراق	1,247.9	2,501.8	2,146.2	2,018.7	1,949.5	1,816.1	1,799.2
عُمان	342.5	643.4	682.2	1,078.5	1,660.3	1,564.1	1,781.8
قطر	948.1	683.5	788.2	965.7	1,073.9	1,394.0	1,401.0
الكويت	2,119.5	2,977.4	3,336.6	2,611.9	2,214.4	2,447.0	3,010.6
لبنان	251.7	1,010.0	1,498.4	1,498.4	1,521.0	1,578.8	1,646.7
ليبيا	2,546.6	2,123.0	2,342.7	2,316.1	1,969.2	945.3	890.1
مصر	6,004.7	9,826.1	16,266.6	17,629.9	16,393.0	15,574.0	12,972.1
المغرب	5,564.0	7,425.3	7,261.0	6,782.7	6,608.6	7,055.5	8,061.4
موريتانيا	94.0	105.8	81.5	77.7	81.0	77.9	86.1
اليمن	845.0	729.3	431.8	493.3	503.2	519.8	560.0

* تقديرات أولية .

المصدر: مصدر الملحق (1/4).

ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) (2003) *

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
مجموع الدول العربية	**204,356.9**	**28.3**	**78,568.7**	**10.9**	**282,925.7**	**39.1**
الأردن	265.0	2.7	1,396.0	14.0	1,661.0	16.7
الإمارات	25,632.1	32.0	10,919.0	13.6	36,551.1	45.6
البحرين	2,421.0	25.2	1,043.0	10.9	3,464.0	36.1
تونس	967.1	3.6	4,883.1	18.2	5,850.2	21.7
الجزائر	23,888.3	36.1	4,384.9	6.6	28,273.2	42.7
جيبوتي	3.4	0.5	14.1	2.3	17.5	2.8
السعودية	81,639.0	38.1	21,743.5	10.1	103,382.5	48.2
السودان	1,516.0	8.0	1,064.0	5.6	2,580.0	13.5
سورية	4,163.0	19.5	912.0	4.3	5,075.0	23.7
العراق	1,099.8	4.7	1,799.2	7.7	2,899.0	12.4
عُمان	9,062.4	42.0	1,781.8	8.3	10,844.2	50.2
قطر	11,763.0	57.6	1,401.0	6.9	13,164.0	64.4
الكويت	19,440.0	46.6	3,010.6	7.2	22,450.6	53.8
لبنان	...	...	1,646.7	9.1	1,646.7	9.1
ليبيا	12,244.7	57.5	890.1	4.2	13,134.9	61.7
مصر	5,765.5	8.1	12,972.1	18.3	18,737.7	26.4
المغرب	714.2	1.6	8,061.4	18.2	8,775.6	19.8
موريتانيا	121.3	11.0	86.1	7.8	207.4	18.9
اليمن	3,651.1	31.6	560.0	4.8	4,211.2	36.4

* تقديرات أولية .

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(2/2).

ملحق (4/4) : انتاجية العمالة في القطاع الصناعي للدول العربية (بالأسعار الجارية) *
(1995 و1999-2003)

(دولار للعامل)

الدولة	1995	1999	2000	2001	2002**	2003**
مجموع الدول العربية	**9,510**	**10,600**	**14,562**	**13,030**	**13,059**	**15,297**
الأردن	9,648	10,232	10,598	10,745	11,410	11,859
الإمارات	89,682	95,289	146,383	129,507	124,870	148,231
البحرين	24,434	24,273	37,497	34,033	35,552	39,703
تونس	4,010	4,037	3,930	4,021	4,592	5,132
الجزائر	7,540	8,379	12,059	10,681	10,414	12,654
جيبوتي	1,615	1,028	1,037	946	865	856
السعودية	87,497	94,872	131,226	118,655	121,863	152,779
السودان	328	762	1,654	1,874	2,041	2,329
سورية	1,969	3,365	4,214	3,930	3,809	3,312
العراق	2,096	2,509	2,693	2,390	2,111	1,981
عُمان	78,044	84,891	131,644	122,939	119,405	126,358
قطر	160,308	222,745	377,348	349,596	331,675	362,504
الكويت	67,522	61,518	85,830	68,591	65,215	83,194
لبنان	2,708	3,803	3,755	3,756	3,846	4,055
ليبيا	29,873	31,402	45,426	34,393	30,721	34,244
مصر	2,643	3,517	4,202	3,923	3,770	3,159
المغرب	3,596	3,380	3,098	2,964	3,107	3,477
موريتانيا	4,173	3,345	3,423	3,324	2,940	3,239
اليمن	2,823	4,934	7,599	6,682	6,634	7,975

* تم حساب الانتاجية بأنها ناتج قسمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي (الاستخراجية والتحويلية) الملحق (4/3) على كامل العمالة الصناعية المباشرة وغير المباشرة (بما فيها قطاعات التشييد والبناء والغاز والمياه). ويلاحظ أنه لم يكن بالإمكان استبعاد العمالة الصناعية غير المباشرة من الإحصائيات المتاحة حالياً.

** بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (3/4)، (16/2).

ملحق (5/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتوزيعها حسب النشاطات للدول العربية 2003 *

(نسب مئوية)

	القيمة المضافة (مليون دولار)	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط	صناعة المعدات وآليات النقل	الصناعات الأخرى	إجمالي النسب المئوية
مجموع الدول العربية	**78,568.7**	**18**	**11**	**33**	**16**	**22**	**100**
الأردن	1,396.0	18	6	31	8	37	100
الإمارات	10,919.0	9	10	52	15	14	100
البحرين	1,043.0	6	4	19	2	69	100
تونس	4,883.1	19	32	27	11	11	100
الجزائر	4,384.9	19	7	11	14	49	100
جيبوتي	14.1	...	...	...	...	...	...
السعودية	21,743.5	15	1	39	18	27	100
السودان	1,064.0	...	...	...	...	...	...
سورية	912.0	27	29	2	30	12	100
العراق	1,799.2	...	...	...	...	...	...
عُمان	1,781.8	24	12	32	15	17	100
قطر	1,401.0	7	17	47	14	15	100
الكويت	3,010.6	7	3	77	2	11	100
لبنان	1,646.7	28	15	8	18	31	100
ليبيا	890.1	...	...	...	...	...	...
مصر	12,972.1	18	14	25	21	22	100
المغرب	8,061.4	33	22	17	11	17	100
موريتانيا	86.1	43	3	11	23	20	100
اليمن	560.0	29	5	14	10	42	100

* تقديرات أولية، والتوزيع النسبي بناء على بيانات محلية، وبيانات مستخلصة من نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية، (1992-2000) و(1990-1998)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والإسكوا.

المصدر : نفس مصدر الملحق (1/4).

ملحق (6/4) : الإنتاج الإستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول العربية
2003

الدول	احتياطي النفط مليار برميل	انتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	انتاج الغازالطبيعي (مليار متر مكعب)*	احتياطيات خام الحديد (مليار طن)**	الطاقة الانتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة)**	طاقة انتاج صخر الفوسفات (ألف طن)**	إنتاج خام الزنك (ألف طن)**	إنتاج خام الرصاص (ألف طن)**	إنتاج خام النحاس (ألف طن)**	إنتاج الفحم الحجري (ألف طن)**
مجموع الدول العربية	**654.87**	**20,167.90**	**52,552.00**	**445.03**	**10.44**	**22,739.00**	**44,300.20**	**297.00**	**169.00**	**19.60**	**1,265.00**
الأ ر د ن	...	...	...	…	0.01	...	7,107.20	...	...	...	...
الإمـــارات	97.80	2,225.50	6,060.00	63.83	...	...	...	...	...	...	...
البحريـــن	0.13	189.50	92.00	12.15	...	...	...	...	...	...	...
تونـــــس	0.31	66.00	78.00	2.50	0.01	183.00	8,301.00	75.00	11.00	...	...
الجزائـــــر	12.00	1,050.00	4,516.00	160.60	1.03	4,549.00	1,149.00	17.00	2.00	1.00	15.00
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الســعودية	262.79	8,410.00	6,646.00	62.01	2.60	...	...	3.00	18.00	0.80	...
الســـودان	0.81	250.00	85.00	...	...	...	...	...	...	...	...
ســـورية	3.15	528.00	371.00	8.90	0.50	...	2,127.00	...	...	...	...
الصومـــال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	115.00	1,275.00	3,109.00	3.55	...	...	1,300.00	...	...	...	...
عُمـــــان	5.80	843.20	849.00	21.65	...	...	...	...	20.00	...	...
فلســطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطـــــر	16.88	635.00	25,667.00	38.06	...	...	...	...	...	...	...
الكويـــت	96.50	2,106.70	1,557.00	9.46	...	...	...	...	...	...	...
لبنـــــان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيـــــا	36.00	1,400.00	1,314.00	14.28	3.31	1,300.00	...	...	...	...	...
مصـــــر	3.70	750.00	1,755.00	27.94	0.41	2,850.00	1,275.00	...	...	...	600.00
المغـــرب	...	...	...	...	0.10	60.00	23,041.00	202.00	118.00	17.80	650.00
موريتانـيا	...	...	...	...	2.47	13,797.00	...	...	...	...	...
اليمـــــن	4.00	439.00	453.00	20.10	...	...	...	...	...	...	...

* البيانات لعام 2002. * * أرقام محدثة لعام 2002 فقط.

المصادر : 1) مصادر وطنية .

2) نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية (1992-2000), العدد الخامس ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاسكوا، ديسمبر 2001 ، وقاعدة معلومات الصناعة يناير 2004.

3) تقرير الأمين العام السنوي 2003 , منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) .

ملحق (7/4) : إجمالي طاقات التكرير في الدول العربية
(1999 - 2003)

(ألف ب/ي)

الدولة	1999	2000	2001	2002	2003	عدد المصافي القائمة 2003
إجمالي الطاقة العالمية	**81,540**	**81,390**	**81,330**	**82,140**	**82,540**	
نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%)	**7.8**	**8.4**	**8.4**	**8.7**	**8.9**	
مجموع الدول العربية	**6,389**	**6,815**	**6,863**	**7,133**	**7,333**	**66**
الأ ر د ن	103	103	103	103	103	1
الإمـــارات	282	703	778	778	778	5
البحريـــن	280	280	280	280	280	1
تونـــــس	35	35	35	35	35	1
الجزائـــــر	513	513	513	513	513	5
جيبوتـــي	...	...	...	...		...
الســعودية	1,795	1,795	1,795	1,795	1,995	8
الســـودان	43	93	93	93	93	5
ســـورية	245	245	245	245	245	2
الصومـــال	10	10	10	10	10	1
العـــــراق	550	570	570	570	570	12
عَمـــــان	80	80	80	80	80	1
فلســـطين	...	...	...	...	...	…
قطـــــــر	63	63	120	137	137	2
الكويـــت	903	738	655	715	832	3
لبنـــــان *	...	...	...	...	...	...
ليبيـــــا	380	380	380	380	380	5
مصـــــر	719	819	819	819	819	9
المغـــرب	165	165	165	165	165	2
موريتانـيـا	25	25	25	25	25	1
اليمـــــن	200	200	200	200	200	2

* يوجد مصفتان متوقفتان عن العمل نتيجة للأضرار التي أصابتهما خلال الحرب الأهلية .

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي 2003 , منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) .

ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	السنة المتوقعة للتشغيل
	أولاً : تكرير البترول			
الإمارات	- تقوم شركة أبو ظبي لتكرير النفط بالعمل على تنفيذ برنامج للتوسع في كل من مصفاتي الرويس وأم النار ، ويتضمن البرنامج :	-	477	المرحلة الأولى 2005
	* بناء وحدات لإنتاج الغازولين الخالي من الرصاص في المصفاتين .	-	-	-
	* التوسع فى الطاقة الإنتاجية للمتكثفات .	-	-	-
	* تحديث مصفاة الرويس من خلال إضافة طاقات جديدة من بعض العمليات التحويلية .	-	-	-
	* بناء مجمع لإنتاج زيوت التزييت .	300 ألف طن / سنة	-	-
البحرين	- وضع برنامج توسعة شامل في مجال التكرير يتضمن :	-	900	-
	* خطة لتحديث مصفاة البحرين (سترة) ، تتضمن :	-	650	-
	* بناء وحدة جديدة للتكسير بالهيدروجين .	40 ألف ب / ي	-	-
	* بناء محطة لإنتاج الهيدروجين .	-	-	-
	* تحديث وحدة التكسير الموجودة .	45 ألف ب / ي	-	-
	* المرحلة الأولىمن هذا التحديث , وتشمل الأعمال الهندسية ، والمشريات ، والبناء ، والإدارة .	-	432	-
السعودية	- قامت أرامكو السعودية بزيادة طاقة مصفاة رأس تنورة ، وذلك بتشغيل وحدة جديدة لتقطير المتكثفات بطاقة 200 ألف ب / ي .	525 ألف ب / ي	-	-
	- العمل على تنفيذ مشروعين للتوسعات بهدف إزالة الكبريت من وقود الديزل يشملان :	-	-	2006
	* إنشاء وحدتين لإزالة الكبريت فى مصفاة ينبع .	190 ألف ب / ي	-	-
	* إنشاء وحدة لإزالة الكبريت في مصفاة الرياض .	45 ألف ب / ي	-	-
	* إنشاء وحدة لإنتاج الكبريت .	70 ألف طن / ي	-	-
	- تخطط أرامكو السعودية لتنفيذ برنامج طويل الأمد لتحديث مصفاتي الرياض ورابغ .	2.5 مليون ب / ي	-	2006
العراق	- إستئناف العمل في مصافي النفط العراقية (حيث بلغت طاقتها قبل الحرب حوالي 570 ألف ب / ي) :			
	* إستئناف العمل في مصفاة الدورة (حيث بلغت طاقتها التصميمية قبل الحرب 80 ألف ب / ي) .	40 ألف ب / ي	-	-
	* إستئناف العمل في مصفاة بيجي والعمل على الوصول إلى طاقتها القصوى قبل الحرب إلى 290 ألف ب / ي .	250 ألف ب / ي	-	-
	* إستئناف العمل في مصفاة البصرة القديمة .	70 ألف ب / ي	-	-
	* تم تشغيل مصفاة تكرير النفط في منطقة الكسك بالموصل .	300 ألف ب / ي	-	-
الكويت	- يجري العمل حالياً على إنجاز الدراسات الأولية لمشروع إنشاء مصفاة جديدة رابعة لتكرير النفط ، للوصول بالطاقة التكريرية في مصافي الكويت إلى 1.3 مليون ب / ي .	250 - 460 ألف ب / ي	2300	-
	- تقوم مؤسسة البترول الكويتية بالعمل على تنفيذ برامج للتوسعات في مصافيها ، تتضمن :	-	-	-
	* أعمال التوسعة في طاقة وحدة إزالة الكبريت بالهيدروجين من زيت الوقود الناتج في وحدات التقطير الإبتدائي في مصفاة ميناء عبدالله.	-	139	2004
	* أعمال التوسعة في وحدة إسترجاع الكبريت في كل من مصفاتي ميناء عبد الله والشعيبة .	-	24.8	2004

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي 2003، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك).

" تابع" ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	السنة المتوقعة للتشغيل
مصر	- العمل على الإنتهاء من تنفيذ المشاريع الجاري تنفيذها في منطقة الإسكندرية لإنتاج المنتجات البترولية عالية الجودة ، وفي هذا الإطار تم :			
	* إفتتاح مجمع لإنتاج الزيوت المعدنية (أموك) ، ومجمع لإنتاج زيت الغاز (السولار) .	-	444	-
	* إفتتاح مشروعات أخرى تستهدف إنتاج :			
	* زيت الغاز (السولار) .	-	-	-
	* غاز البترول المسال .	-	-	-
	- يجري بناء وحدة تكسير بالعامل الحفاز المائع في مصفاة شركة النصر للبترول في السويس .	-	-	-
ليبيا	- قامت الشركة الدولية للإستثمارات الليبية بشراء حصة البنك الأهلي المصري في شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور) والبالغة 39 % .	-	430	-
عمان	- البدء في تنفيذ الأعمال الإنشائية لمشروع مصفاة جديدة (صحار) ، ويتكون المشروع من :	-	1000	2006
	* وحدة لتقطير النفط الخام .	116 ألف ب / ي	-	-
	* وحدة لتكسير زيت الوقود بالعامل الحفاز المائع لإنتاج الغازولين الخالي من الرصاص ، وزيت الغاز ذو محتوى منخفض من الكبريت .	75 ألف ب / ي	-	-
	- التخطيط لإنشاء مصفاة ثالثة في ميناء صلالة ، يقوم القطاع الخاص بتمويلها ، وتخصص لإنتاج وقود السفن .	50 ألف ب / ي	300	-
المغرب	- أعلنت شركة سامير المغربية لتكرير البترول أنها ستقوم بتحديث مصفاتها الرئيسية في المحمدية ، بدلاً من تشييد مصفاة جديدة تحتاج لإستثمارات تفوق المليار دولار للمنشآت الصناعية وحدها ، وتتجاوز إمكانياتها المادية . في حين إقترحت الحكومة المغربية نقل المصفاة من المحمدية إلى موقع آخر ، ومازال النقاش دائراً بين الحكومة والشركة .	136 ألف ب / ي	900	-
اليمن	- الموافقة على مشروع إنشاء مصفاة لتكرير النفط في رأس عيسى على البحر الأحمر ، على أن تقوم شركة هود أويل المحدودة ، بتنفيذ المرحلة الأولى منه .	45 ألف ب / ي	235	-
	- تمت الموافقة في أواخر عام 2002 على إنشاء مصفاة لتكرير النفط في المكلا .	-	450	-
	- تم توقيع إتفاق لتنفيذ مشروع ضخم لإنتاج وتكرير النفط ، ويتضمن إنشاء مصفاة جديدة لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص ، وزيت الوقود ، والمشتقات النفطية الأخرى .	50 ألف ب / ي	1200	2013

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي 2003 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك).

" تابع" ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	السنة المتوقعة للتشغيل
	ثانياً : البتروكيماويات			
الإمارات	- بعد دخول أول مجمع للبتروكيماويات في أبو ظبي مرحلة التشغيل ، لتكسير الإيثان لإنتاج الإيثيلين ، تستعد أبو ظبي لبناء وحدات لإنتاج مشتقات الإيثيلين مثل أحادي كلوريد الفينيل ، وإنتاج البروبيلين ، والأولفينيات المستقيمة ، والعطريات .	900 ألف طن / سنة	-	-
السعوديه	- خصصت شركة أرامكو السعودية نحو 160 مليون قدم قياسية مكعبة من الغاز يومياً للمشروع المزمع إقامته في مدينة الجبيل الصناعية لصالح شركة التصنيع الوطنية للبتروكيماويات لإنتاج :	-	933	2007
	* الميثانول	1.6 مليون طن / سنة	-	-
	* حامض الخليك	700 ألف طن / سنة	-	-
	- بدأت الإختبارات الأولية لتشغيل مشروع شركة التصنيع الوطنية للبتروكيماويات لإنتاج البروبيلين و البولي بروبيلين .	500 ألف طن / سنة	-	2004
	- تقوم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بتنفيذ المرحلة الثالثة لتطوير أنشطتها الداخلية التي تهدف إلى التوسع في إجمالي طاقات إنتاجها من كافة أنواع المواد البتروكيماوية .	48 مليون طن / سنة	-	2010
	- تقوم شركة ينبت حالياً بتنفيذ مشروع إزالة الإختناقات في وحدتيها لتكسير الإيثيلين .	500 ألف طن / سنة	-	2004
	- في إطار إلتزام مجموعة شركات الزامل بالإستثمار في الصناعات البتروكيماوية ، أعلنت المجموعة عزمها على إنشاء شركة للبتروكيماويات . وسوف تساهم الشركة في مجمع الإيثيلين ومشتقاته المزمع إقامته في مدينة الجبيل الصناعية بالمشاركة مع شركة التصنيع الوطنية للأوليفينات .	-	400	-
الكويت	- مشروع إيكويت - 2 : إختيار شركة الصناعات البتروكيماوية لشريك أجنبي في مشروع لإنتاج الإيثيلين والبولي إيثيلين وإيثيلين ألجليكول .	2000 طن / سنة	-	-
	- مشروع للعطريات .	1150 طن / سنة	1400	2005
قطر	- البدء في تنفيذ مشروع لإنتاج مادة ألكيل بنزين الخطي التي تعتبر المادة الأساسية لصناعة المنظفات الصناعية .	-	240	2005
مصر	- ضمن إطار برنامج تطوير الصناعات البتروكيماوية على مدار 20 سنة والذي بدأ عام 2000 .	15 مليون طن / سنة	10000	2020
	يجري حالياً العمل في المرحلة الأولى على تنفيذ مشروعين :	-	2500	2009
	* الجزء الأول من هذه المرحلة يتضمن :			
	* بناء وحدة لإنتاج البروبيلين	-	225	-
	* بناء وحدة لإنتاج ألكيل البنزين مستقيم السلسلة في الإسكندرية	80 ألف طن / سنة	-	-
	* الجزء الثاني من هذه المرحلة يتضمن :			
	* بناء وحدة لإنتاج كل من الإيثيلين ، والبروبيلين ، والأستيرين ، والبولي أستيرين .	-	-	-
	- تخطط شركة الشرقيون للبتروكيماويات لبناء وحدة لنزع الهيدروجين من البروبان لإمداد وحدة إنتاج البولي بروبيلين باللقيم اللازم لها .	350 ألف طن / سنة	-	-
	- توجد مشروعات بتروكيماوية في مرحلة دراسة الجدوى الإقتصادية ، تخطط جمهورية مصر العربية لتنفيذها مع شركات عربية وأجنبية .	-	-	-

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي 2003، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

" تابع" ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	السنة المتوقعة للتشغيل
	ثالثاً : <u>الغاز الطبيعي</u>			
الإمارات	- وقعت كل من دولتي الإمارات وقطر على خطة التطوير النهائية لمشروع نقل الغاز الطبيعي من حقل الشمال القطري إلى دولة الإمارات وسلطنة عمان ، تشمل برنامج حفر آبار ، وأعمال الإنشاء البحرية والبرية ، ومحطة الضواغط , ومرافق التصدير .	-	-	2006
	- وعند إنتهاء التنفيذ سوف تقوم شركة دولفين للطاقة بإنتاج الغاز الطبيعي من حقل الشمال القطري و معالجته في مدينة رأس لافان الصناعية ونقله إلى دولة الإمارات ، بالإضافة إلى إنتاج :	2 مليار قدم^3 / يوم	-	2008
	* متكثفات	100 ألف ب / ي	-	-
	* سوائل الغاز الطبيعي	8 آلاف طن / ي	-	-
	- ستقوم 6 شركات عالمية بتنفيذ مشروعين :	-	2000	-
	* المرحلة الثالثة من مشروع تطوير الغاز البري ، وتشمل معالجة الغاز المنتج لإنتاج :	1310 مليون قدم^3 / يوم	-	-
	* الغاز	1220 قدم^3 / يوم	-	-
	* سوائل الغاز الطبيعي	11 ألف طن / يوم	-	-
	* الإيثان	3400 طن / يوم	-	-
	* متكثفات	125 ألف ب / ي	-	-
	* المرحلة الثانية من مشروع تطوير غاز غصب وإنشاء :	-	-	2007
	* شبكة لتجميع وحقن الغاز في حبشان	-	200	-
	* وحدة لإستخلاص سوائل الغاز والمتكثفات في حقل حبشان	-	-	-
	* خط أنابيب إلى رويس	-	1100	-
	* وحدات لإستخلاص سوائل الغاز والمتكثفات في حقل غصب	-	400	-
	- وتهدف هذه المرحلة إلى معاجة الغاز المنتج لإنتاج :	750 مليون قدم^3 / يوم	-	-
	* سوائل الغاز الطبيعي	4500 ب / ي	-	-
	* الإيثان	1700 طن / يوم	-	-

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2003، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

" تابع" ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	السنة المتوقعة للتشغيل
قطر	- تم توقيع إتفاقية بين قطر للبترول وشركة كونوكو فيليبس الأمريكية لتحويل الغاز إلى سوائل .	750-800 مليون قدم ^{3} / يوم	5200	-
	- يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين ، وبطاقة إنتاج :			
	* المرحلة الأولى	80 ألف ب / ي	2800	2010/2009
	* المرحلة الثانية	80 ألف ب / ي	2400	-
	- البدء في تنفيذ مشروع مصنع لتحويل الغاز الغني بالميثان إلى سوائل ، ويستخدم كغاز لقيم لإنتاج :	330 مليون قدم ^{3} / يوم	1100	2005
	* المرحلة الأولى :			
	* الديزل	34 ألف ب / ي	-	-
	* النافثا	9 آلاف ب / ي	-	-
	* البترول المسال	ألف ب / ي	-	-
	* المرحلة الثانية (زيادة الطاقة الإنتاجية)	120 ألف ب / ي	-	-
	- تم الإتفاق بين شركة داتش / شل الهولندية البريطانية وقطر للبترول لبناء معمل لتحويل الغاز إلى سوائل :			
	* طاقة المرحلة الأولى	80 ألف ب / ي	-	2009 - 2008
	* طاقة المرحلة الثانية	60 ألف ب / ي	-	2011
	- بدأ تنفيذ خطة مشروع غاز الخليج (المرحلة الأولى) ، لإنتاج الغاز الطبيعي من حقل الشمال الغازي ، حيث سيتم إستخراج المكثفات المصاحبة وسوائل الغاز الطبيعي .	1.75 مليار قدم ^{3} / يوم	-	-
	- تم توقيع إتفاقية بين قطر للبترول وشركة أكسون موبيل الأمريكية لإنشاء خطين لتسييل الغاز الطبيعي ، وسوف يتم إنشاء المشروع ضمن مجمع راس غاز في راس لافان .	15.6 مليون طن / سنة	12000	-
	- سيتم وضع التصاميم لمشروع توسيع قطر غاز- II لإنتاج الغاز المسال ، وسيتضمن المشروع :			
	* تطوير قواطع جديدة في في حقل الشمال القطري	-	-	-
	* إنشاء خطين جديدين لتسييل الغاز الطبيعي (كل منهما بطاقة إنتاج 7.8 مليون طن / سنة)	15.6 مليون طن / سنة	-	الخط الأول 2007
	- تم توقيع إتفاقية لتنفيذ دراسات جدوى إقتصادية لمشروع تطوير قطر غاز- III ، لإنتاج الغاز المسال .	7.5 مليون طن / سنة	-	2009/2008
الجزائر	- تخطط شركة سوناطراك لزيادة طاقة نقل خط أنابيب انريكو ماتي الذي يربط الجزائر مع إيطاليا عبر تونس من 24 إلى 27 مليار متر ^{3} / سنة ، وذلك من خلال مد خط أنابيب غاز جديد بطول 300 كم يربط ما بين حقل حاسي الرمل ومنطقة وادي الصفصاف .	27 مليار متر ^{3} / سنة	-	-
	- التخطيط لإنشاء خط أنابيب غاز جديد يربط الجزائر مع إيطاليا مباشرة .	8 - 10 مليار متر ^{3} / سنة	-	2006
	- بدأ العمل في إعداد التصاميم الأولية لمشروع خط أنابيب الغاز (ميد جاز) الذي يصل الجزائر مع أسبانيا ، كما تم وضع خطة لتنفيذ المشروع تقضي بإنشاء خطين لأنابيب الغاز .	16 مليار متر ^{3} / سنة	-	2006

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2003، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

" تابع" ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2003)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	السنة المتوقعة للتشغيل
سورية	- تم تأسيس الشركة السورية للغاز ومقرها مدينة حمص ، وسوف تتولى كافة المسئوليات والعمليات المتعلقة بالغاز والتي تدار حالياً بواسطة الشركة السورية للنفط .	-	4	-
	- تم الإعلان عن إستدراج عروض لمشروع كبير لتطوير 15 حقلاً للغاز تقع إلى الشمال والجنوب من المنطقة الوسطى ، ويتضمن المشروع إنشاء معملين لمعالجة الغاز :	-	700	-
	* الأول : شرق مدينة حمص	6 مليون متر^3 / يوم	-	-
	* الثاني : في مدينة الثورة	3 مليون متر^3 / يوم	-	-
الكويت	- وقعت دولة الكويت وإيران مذكرة تفاهم تتعلق بإستيراد الغاز الطبيعي من إيران عن طريق أنبوب يبلغ طوله أكثر من 200 كم لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية .	300-400 مليون متر^3 / سنة	-	-
اليمن	- التخطيط لتصدير الغاز المسال .	5.3 مليون طن / سنة	-	-
عمان	- يستمر العمل في إنجاز خط ثالث لإنتاج الغاز المسال .	3.3 مليون طن / سنة	-	2006
ليبيا	- تنفذ المؤسسة الوطنية للنفط بالمشاركة مع شركة إيني الإيطالية مشروع غاز غرب ليبيا لإنتاج :			
	* الغاز الطبيعي	10 مليار متر^3 / سنة	-	-
	* النفط	47 ألف ب / ي	-	-
	* متكثفات وسوائل الغاز الطبيعي	48 ألف ب / ي	-	2004
	ويتضمن هذا المشروع تطوير حقل الوفا ، ونقل الغاز الطبيعي والمتكثفات من الحقول إلى معمل معالجة الغاز في ميليتا ، ومن ثم نقل الغاز إلى صقلية من خلال خط أنابيب بحري بطول 600 كم .	-	-	-
	- تقوم شركة الواحة للنفط بتنفيذ الأعمال الأولية لإستغلال الطبقة الغازية في حقل الفرنج .	47 مليون قدم^3 / يوم	-	-
	- تم توقيع إتفاق بين تونس وليبيا لإنشاء مؤسسة مشتركة تتولى مد أنبوب لنقل الغاز الطبيعي إلى مدينة قابس الصناعية التونسية على مسافة 275 كم .	-	200	2006
مصر	- تم الإفتتاح الرسمي للمرحلة الأولى من مشروع الغاز العربي (غاز الشرق) ، الذي يربط بين العريش - طابا - العقبة ، بطول 368 كم (350 كم براً و 18 كم بحراً) .	10.1 مليار متر^3 / سنة	250	-
	- تشمل المرحلة الثانية ، إمتداد المشروع إلى مدينة الرحاب الأردنية بطول 370 كم ، ثم إلى سوريا ولبنان .	-	300	2005
	- يستكمل إمتداد الخط إلى تركيا وقبرص واليونان .	-	-	2006
	- تم توقيع إعلان بين مصر وسوريا والأردن ولبنان وتركيا والمفوضية الأوروبية يقضي بوصل شبكة خطوط الغاز الطبيعي المصرية مع شبكة خطوط الغاز في أوروبا عبر تركيا من خلال خط الغاز العربي .	-	-	-
	- يجري حالياً تنفيذ خط تسييل الغاز الطبيعي الأول من قبل شركة بكتل الأمريكية .	3.6 مليون طن / سنة	1350	2005
	- تمت الموافقة على أن تبدأ شركة بريتش جاز جروب على إنشاء الخط الثاني لتسييل الغاز الطبيعي .	-	550	2006

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2003، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (9/4) : الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك وتجارة الإسمنت والكلنكر في الدول العربية

2002

مليون طن

الدولة	الطاقة التصميمية		الإنتاج الفعلي		الاستهلاك	التجارة	
	الاسمنت	الكلنكر	الاسمنت	الكلنكر	(من الاسمنت والكلنكر)	الصادرات	الواردات
مجموع الدول العربية	**139.03**	**120.14**	**109.48**	**96.29**	**102.54**	**11.21**	**8.68**
الأردن	4.96	4.30	4.31	4.06	2.65	1.45	...
الإمارات	11.10	6.30	6.90	4.90	7.00	0.70	1.00
البحرين	0.35	...	0.18	...	0.50	...	0.32
تونس	5.29	4.70	5.63	4.87	...	...	...
الجزائر	11.50	10.40	8.95	7.40	8.95	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	0.07	...	0.07
السعودية	22.73	21.20	23.30	21.20	20.45	5.23	...
السودان	0.51	0.48	0.20	0.22	1.40	...	1.20
سورية	4.98	4.54	5.01	5.01	5.06	...	...
الصومال	0.10	0.09	...	...	0.10	...	0.10
العراق	14.03	13.47	4.25	3.29	4.25	...	...
عُمان	2.05	1.95	1.90	1.70	1.70	0.80	0.80
فلسطين	...	...	...	...	1.95	...	1.95
قطر	1.40	0.92	1.55	0.91	1.60	...	0.20
الكويت	2.15	1.65	2.90	1.00	2.75	...	1.90
لبنان	4.90	4.46	2.80	3.20	2.70	0.05	...
ليبيا	6.50	6.33	3.25	3.32	3.26	...	...
مصر	35.00	29.64	28.79	27.48	27.66	2.65	0.21
المغرب	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	10.21	8.58	8.06	6.50	8.06	0.32	...
اليمن	1.27	1.13	1.50	1.23	2.43	...	0.93

المصدر: - الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء، يناير 2004.

ملحق (10/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب

(1992-2002)

(ألف طن/سنة)

المنتج	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإجمالي	**25,238**	**31,522**	**33,435**	**35,215**	**34,233**	**33,949**	**37,784**	**40,083**	**41,699**	**40,691**	**44,144**
الصلب الخام	6,844	7,786	7,832	7,870	7,807	7,384	7,893	8,262	8,441	8,662	9,921
مدرفلة طويلة	5,465	6,203	6,636	6,807	6,785	7,263	7,477	8,109	7,549	7,733	7,560
مسطحة	1,070	1,182	1,195	1,460	1,123	1,391	1,818	1,749	2,418	2,548	3,017
الأنابيب	314	325	393	331	376	418	283	891	523	383	...
العروق	4,950	5,752	5,824	6,006	6,211	5,903	6,204	6,548	6,574	6,341	7,053
البلاطات	1,339	1,477	1,490	1,572	1,356	1,209	1,473	1,935	2,367	2,464	3,148
الكتل	278	208	204	170	141	110	72	33	51	65	58
الأسلاك	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مقاطع خفيفة	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مقاطع ثقيلة	...	...	...	...	...	...	11	...	...	...	...
حديد زهر	1,077	2,356	2,413	2,313	2,122	1,889	2,367	2,269	2,046	1,890	2,365
حديد إسفنجي	3,901	4,369	4,338	4,616	4,654	4,776	6,335	6,740	8,151	7,025	7,442
حديد تسليح	...	...	...	601	601	595	597	647	...	...	...
لفات سلك	...	...	...	601	...	...	...	...	...	...	...
مكورات الحديد	...	1,864	3,110	2,868	3,057	3,011	3,000	2,650	3,580	3,580	3,580
صلب كهربائي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مسبوكات الزهر	...	...	...	...	...	...	254	249	...	...	...

المصدر: صناعة الحديد والصلب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي للحديد والصلب، قاعدة المعلومات، سنوات سابقة ومارس 2004 .

ملحق (11/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب حسب الدول العربية (1992-2002)

(ألف طن / سنة)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إجمالي الدول العربية	**25,238**	**31,522**	**33,435**	**35,215**	**34,233**	**33,949**	**37,784**	**40,083**	**41,699**	**40,691**	**44,144**
الأردن	30	30	60	60	60	60	60	60	60	60	60
الإمارات	...	...	105	105	135	135	135	135	135	135	135
البحرين	...	1,864	3,110	2,868	3,057	3,011	3,000	2,650	3,580	3,580	3,580
تونس	710	733	746	739	733	847	1,030	1,233	1,003	1,031	859
الجزائر	3,156	3,370	3,294	3,489	2,871	1,847	2,785	3,811	3,284	3,327	3,781
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	7,069	8,819	9,391	9,594	10,405	9,974	9,375	10,460	11,512	12,022	13,745
السودان	0	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
سورية	256	233	240	240	214	215	215	217	194	206	191
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عُمان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	2,347	2,403	2,346	3,645	3,077	2,978	3,183	3,228	2,819	2,900	2,900
الكويت	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	...
لبنان	...	...	...	90	90	120	120	120	120	120	120
ليبيا	3,208	3,684	3,586	3,794	3,600	3,621	4,493	5,287	5,656	3,713	3,673
مصر	8,046	9,960	10,093	10,095	9,452	10,505	12,690	12,241	12,703	12,941	14,465
المغرب	392	398	435	460	503	600	662	608	598	623	603
موريتانيا	23	26	27	34	34	34	34	32	32	32	32
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

المصدر: صناعة الحديد والصلب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي للحديد والصلب، قاعدة المعلومات، سنوات سابقة ومارس 2004.